"الاورزدي باك"
يعود في ثياب المولات..

8

العقوبات الاقتصادية غير
ملائمة لمحنة ليبيا

15

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2063)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) اذار 2011

مسودة قانون رواتب كبار الموظفين..

شرعنة للفساد أم عيش رغيد؟

الاقتصادي | العدد (2063)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) اذار 2011

عد عدد من الخبراء والمختصين في الشأن الاقتصادي ان الارتفاع الطفيف في أسعار الدولار تجاه العملة المحلية طبيعياً ومتماشياً مع حركة السوق النشطية، والحاجة المتزايدة إلى السيولة النقدية في العملات الأجنبية لتغطية التعاملات اليومية التجارية التي تتزايد باستمرار مع دخول سلع وبضائع جديدة للأسواق المحلية.

خبراء: الارتفاع الطفيف في سعر صرف الدولار يأتي طبيعياً مع حركة السوق

بغداد/ علي الكاتب

وقال احمد شاكر الخبير الاقتصادي في مؤسسة ميراكو التجارية إن التجار المحليين يحاولون في إطار جهودهم السعي إلى إدخال بضائع قبل بدء الحكومة وأجهزتها المختصة بتطبيق قوانين التعرفة الجمركية،وإدخال اكبر كميات ممكنة من السلع والبضائع المعفاة من الرسوم الجمركية التي تكون أسعارها قليلة قبل فرض الجمارك والتي أعلنت عنها وزارة المالية قبل مدة قصيرة، وهو الأمر الذي يعني زيادة الكلف المالية التي من الممكن تفاديها خلال الفترة الحالية.

وأضاف أن حركة السوق التي انتعشت مؤخراً أسهمت في زيادة الطلب على شراء الدولار الأميركي،فضلا عن النمو الايجابي لمعدلات التنمية الاقتصادية والتحسن في مدخلات الأفراد عموما وشريحة ذوي الدخل المحدود بشكل خاص،كما ان الإقبال المتزايد على الشراء من قبل المواطنين لقرب أكثر من موسم، مما يتطلب استعداد العائلات العراقية له بالنحو الأفضل.

وأشار الى إن الدولار الأميركي شهد ارتفاعاً نسبياً، في أسعاره في الأسواق المحلية منذ فترة قصيرة، إذ أصبحت أسعار بيعه في الأسواق المحلية خارج مزاد البنك المركزي العراقي اليومي ١١٩١ دينارا للدولار الواحد للشراء و١١٩٣ للدولار الواحد للبيع، وهي أسعار مقبولة نسبيا وهي لم ترتفع كثيراً عن معدلاتها العامة خلال الفترة الماضية،على خلاف ما أثير مؤخرا من قفز الأسعار الى مستويات تنذر بوجود أزمة مالية ومصرفية ما في أسواق التعاملات والتداولات.

وأوضح ان أسعار البيع للمبالغ الصغيرة كانت بنحو ١١٩٠ كسعر للشراء و١١٩٣ دينارا كسعر للبيع وهو ما يتيح هامشا ربحيا اكبر من البيع بكميات كبيرة كون المبالغ المالية تكون اقل بكثير عن السابق،كما ان تنشيط الحركة التجارية في الأسواق المحلية جعل التجار العراقيين يقومون بالإقبال على شراء الدولار الأميركي بكثرة، ما أسهم أيضاً في ارتفاع أسعاره مقارنة بالفترة الماضية.

من جانبه قال الدكتور أسامة العبيدي التدريسي في جامعة بغداد أن الحاجة للدولار الأميركي تزداد كلما كان المعروض من السلع والبضائع أكثر قيمة نقدية، فيما تكون أسعار الدولار ضمن مستوياتها الحالية تعد مستقرة ولا تخضع لزيادات غير عادية، ولكن ذلك لا يمنع من الحديث من ان الفترة المقبلة قد تشهد زيادة ملحوظة في أسعار بعض السلع إذا ما تم إخضاع جميع أنواع الاستيرادات لضوابط استخراج إجازة استيراد من وزارة التجارة، وهذا ما سيسهم في الزيادة المتوقعة لكلف السلع إضافة إلى التعرفة الجمركية الجديدة التي ستضيف أعباء جديدة يتحملها المستهلك.

وأضاف: ان قرار وزارة المالية الأخير في التريث بالعمل بقانون التعرفة الجمركية حد كثيراً من الزيادة المرتقبة في أسعار الدولار وأسعار السلع والبضائع،لاسيما اذا كان الطلب النقدي على شراء الدولار يقوم البنك المركزي العراقي بتغطيته بالكامل بالسعر الرسمي ١١٧٠ ديناراً فقط، بعد إضافة قيمة العمولة له والبالغة ١٣ ديناراً.

وأشار الى ان بعض المضاربين من المتعاملين في العملات الأجنبية قد يلجأون إلى رفع الأسعار بشكل طفيف للتعاملات الصغيرة في حال وجود عطل رسمية والتي يتوقف خلالها المزاد، وهي تبقى حالات فردية لا يعول عليها في قياس أداء السوق بشكل عام وأسعار الصرف ولا تكون ذات تأثيرات حقيقية طويل الأمد.

وتابع اما بخصوص أهمية العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف وظاهرة التضخم،فمن المهم الإشارة هنا الى إن أسواق رأس المال أكثر قدرة وأسرع استجابة للتغيرات المتوقعة في الظروف الاقتصادية والسياسية من أسواق السلع والخدمات، واما العوامل الأساسية التي تؤثر على تدفق رأس المال بصورة فعلية تتمثل في التغيرات الحاصلة في المعدلات النسبية (الفعلية والمتوقعة) وتنشأ هذه بسبب التغيرات في الفوارق بين أسعار الفائدة والتحركات المتوقعة لأسعار الصرف.

وأكد على ان أهم هذه المخاطر هو التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملات، والتي تظهر أن أسعار الفائدة وتقلبات أسعار صرف العملات المختلفة لها علاقة وصلة وثيقة تؤثر مباشرة في حجم عوائد الاستثمار المتوقعة والفعلية، وعند مراجعة العوامل الاقتصادية التي تؤثر في اتخاذ قرار القيام بالاستثمارات نجدها تتمثل أساساً في كيفية تمويل المشروع، اما إذا كان التمويل عن طريق القروض فمن الضروري معرفة سعر الفائدة وحجم عوائد تلك الاستثمارات ونسبتها إلى قيمة مجموع الإنفاق الاستثماري بهدف مقارنتها بالفرص البديلة المتاحة للاستثمار.

في حين قال الخبير الاقتصادي سلمان العيساوي ان سعر صرف العملة له تأثيرات كبيرة سواء كان من العملات المحلية او الأجنبية، وكذلك في الصفقات التجارية الدولية والتمويل والاستثمارات الخارجية، ويتحدد سعر صرف عملة ما بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية كثيرة، أهمها أساسا العرض والطلب على تلك العملة، وقد أثبتت التجارب انه مع ارتفاع قيم الفائدة للأرصدة النقدية في الخارج، مما يشير الى الأثر المباشر وهو دعم سعر صرف العملة المودع بها والمستثمر فيها.

وأضاف: انه في حالة كون الاقتصاد الوطني يعاني ارتفاعاً حاداً في مستويات الأسعار،فان الطلب النقدي يكون اكبر من العرض السلعي،وبالتالي تزداد الواردات من الخارج بعكس الصادرات التي تتقلص وتنحسر كثيراً، ومع زيادة الواردات وزيادة عرض الدولار الأميركي في الأسواق العالمية بشكل يؤدي الى انخفاض سعر صرف الدولار مقارنة بأسعار صرف العملات الدولية الأخرى،مما يجعل قد تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة المصرفية لكبح جماح التضخم ولتشجيع الادخار المحلي وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل،بهدف رفع أسعار صرف العملة المحلية من جديد.

وتابع عند مقارنة أسعار الفائدة وأسعار الصرف بمعدلات التضخم السائدة والمتوقعة، حيث تعد أسعار الفائدة الحقيقية هنا من أفضل المقاييس لقياس معدلات العوائد المادية،وذلك لان الفروق النسبية في أسعار الفائدة قد تعطي مؤشراً خاطئاً لمعدلات العائد النسبية، اذ أنها كثيرا ما ترتبط بمعدلات التضخم المتوقعة وكذا الحال بالنسبة لمتغيرات أسعار الصرف المتوقعة، كما أن أي تغييرات في نسب أسعار الفائدة في الأجل الطويل مع استمرار هذا الفارق في النسب والذي سيكون ذا تأثيرات كبيرة على سعر صرف العملة في المستقبل.

وأشار الى ان ارتفاع سعر الدولار الطفيف في مقابل الدينار العراقي يأتي طبيعياً على الرغم من الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي من حين لآخر للحيلولة دون فقدان العملة الوطنية لقيمتها بصورة كبيرة، ولكن مع ذلك أصبح الدينار العراقي في محيط الدولار الأمريكي بشكل كامل، ولتنجم عن ذلك جملة من المعطيات على المستوى الاقتصادي من أهمها ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بصورة كبيرة، وما يرتبط بذلك من عجز الكثير من الشرائح الاجتماعية بشكل عام وشريحة محدودي الدخل بشكل خاص من توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية بسبب موجة الغلاء الحالية التي ستزداد في ظل تراجع توزيع مفردات البطاقة التموينية والإعلان عن زيادة مرتقبة في رواتب موظفي الدولة على اختلاف مستوياتهم.

وأوضح: ان هناك ظاهرة أصبحت تزداد يوما بعد يوم وهي عجز أصحاب الصناعات المحلية والتجار المستوردين على حد سواء من الحصول على الدولار الأميركي من المصارف والبنوك المحلية وارتفاع أسعار صرف الدولار في مقابل ذلك، الأمر الذي أصبح يهدد الصناعات الوطنية بالانهيار والخروج من معادلة الإنتاج والأسواق المحلية بصورة نهائية.

ولفت الى ان موازنة العام الحالي ٢٠١١ التي أعدتها وزارة المالية تشير إلى توقعات باستقرار أسعار الدولار في معدلاته المعروفة في مقابل الدينار العراقي، ولكن مع دخول الميزانية الجديدة حيز التنفيذ في الوزارات والمؤسسات الحكومية لا تزال أسعار الدولار في ارتفاع مستمر خلال الفترة الماضية، لان سياسة شراء الدولار زادت الأمور تعقيداً ليرتفع سعر الدولار في السوق المحلية بصورة كبيرة، بعد ان أصبح بعض المتعاملين في البورصة المحلية العملات يتحكمون في سعر بيع وشراء الدولار.

وقال ان هناك حلولاً عدة ترتبط بمستقبل السياسة النقدية تجاه الدولار الأميركي من خلال تقليل سيطرة الدولار الأميركي على سوق العملات المحلية، وزيادة التوجه نحو العملات الأخرى كاليورو الأوروبي وغيره من العملات الأجنبية الأخرى، في محاولة من شأنها السيطرة على ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي أمام العملة الوطنية،والقيام بموازنة حقيقية بين النشاط التجاري والنشاط الصناعي وعدم هيمنة قطاع على اخر بما يضمن النهوض بالاقتصاد الوطني كغاية أسمى لأية نشاطات اقتصادية.

الى ذلك قال زيد الطريحي صاحب شركة سما للصيرفة والتحويلات المالية في منطقة الحارثية ببغداد ان هناك الكثير من محال الصيرفة وشركات التحويلات المالية التي انتشرت في عموم البلاد لتقديم خدمات تزويد المواطنين بالعملات الصعبة، لكن برغم ذلك اصبح العاملون فيها يعانون البطالة بسبب ارتفاع أسعار الدولار وشحته في الأسواق المحلية.

وأضاف: ان حالة عدم الاستقرار السياسي في عموم دول الجوار وتحديداً في منتصف شهر كانون الثاني الماضي وما تبعته من تظاهرات أسبوعية في المحافظات العراقية اثار شيئاً من الاضطراب في السوق المحلية، وهو ما اثار حفيظة التجار وأصحاب رؤوس الأموال العراقيين لتزداد عمليات الطلب للحصول على الدولار، ما أدى الى ارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل العملة الوطنية، وهو الأمر الذي اثر سلبا على المتعاملين في محال وشركات الصيرفة على خلاف الصورة المأخوذة عنهم وانتفاعهم من ظاهرة ازدياد الطلب على الدولار الأميركي وارتفاعه مقابل الدينار العراقي.

ولفت الى إن ظاهرة ارتفاع أسعار العملات الصعبة في العالم سببها الرئيس هو التدني في قيم العملات المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الشرائية مبيناً إن خير علاج لهذه الانعكاسات على سيكولوجية الفرد العراقي والسوق هو في صياغة جديدة لأسعار العملة العراقية بصورة تعود معها المنطقية في العلاقة ما بين كلفة السلعة الحقيقية وسعر البيع المعتمد في السوق، كما إن شطب ثلاثة أصفار من العملة العراقية هو بمثابة إعادة الأسعار الى طبيعتها والحد من حجم التضخم الأخذ بالازدياد،ولعل التجربة التركية خير مثال، فبعد إن شطبت ستة أصفار لتصبح معها المليون ليرة واحدة فقط وبذات القوة الشرائية السابقة للمليون، أي انه أصبح بالإمكان الشراء بليرة واحدة ما كان في السابق بمليون ليرة.

وقال إن إلغاء الأصفار من العملة التي تعاني تضخماً من شأنه الحد من الآثار السلبية لما يشهده العالم من غلاء واضح في أسعار السلع والخدمات، وسيعيد للعملة الوطنية توازنها وثقلها الحقيقي، كما إن قرار كهذا في حال تبنيه من قبل الحكومة العراقية فأنه لن يعيد للعملة العراقية قيمتها حسب وإنما سيعكس كذلك مرونة الاقتصاد وحركته بالاتجاه الصحيح لذلك من المهم النظر بجدية لهذه الظاهرة والتأكيد على مخاطرها من اجل الوصول إلى كبح جماح التضخم والارتفاع في الأسعار وعودة العملة العراقية إلى قيمتها الحقيقية وسابق عهدها.

الاقتصادي | العدد (2063)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) اذار 2011

إشراك الشباب في الخطط الاقتصادية

إيمان محسن جاسم

ما الذي يمكن أن نخرج به من معطيات بقراءة متأنية للأحداث التي عمت المنطقة العربية المتشابهة في كل شيء خاصة ما يتعلق منها بالوضع الاقتصادي؟ يعرف الجميع بأن ثمة شللاً كبيراً أصاب عصب الاقتصاد في دول عديدة تأثرت بعواصف التغيير سواء في تونس أو مصر، ومصر بالذات تأثرت كثيرا بفعل استمرار حالة الفوضى دون معالجات سريعة تؤدي لبعض الهدوء الذي من شأنه أن يعيد الثقة بالاقتصاد المصري، أما تونس فإن حالها أكثر ترديا من مصر بحكم محدودية موارد هذا البلد وكثرة مشاكله الداخلية.

وبعيدا عن تونس ومصر نجد بأن دولا أخرى في المنطقة يقترب منها تهديد الاحتجاجات الشعبية حتى وإن كان بوطأة أقل مما هي في تونس وليبيا ومصر ولكنه في كل الأحوال يمثل قوة ضغط على الحكومة التي يجب عليها أن تعيد النظر بالعديد من الخطط الاقتصادية التي وضعتها قبيل موجة الاحتجاجات لتتناسب ومتطلبات الشارع.

ويمكننا القول بأننا بحاجة لإشراك الشباب في وضع الخطط الاقتصادية السريعة التي من شأنها أن تلبي طموحاتهم ليس استجابة وإذعانا لهم بقدر ما إنهم يشكلون أكثر من ٦٠٪ من المجتمع، وبالتالي فإنهم أغلبية كبيرة في السكان ونخب ثقافية على مستوى عال من الإدراك ولديها الرؤية لحلول مشاكل كثيرة بشكل مناسب وسليم.

ونحن نعاني في العراق مسألة إهمال الشباب وعدم إشراكهم في اتخاذ القرار وتجاهل دورهم في أشياء عديدة، وهذا متأتٍ من إننا لا نعير للتنمية البشرية أية أهمية وهذا ما أنعكس سلباً على أوضاع البلد حيث أنصب الاهتمام في الفترة السابقة بإنشاء هيئات ومؤسسات ومناصب فصلت لفئة معينة دون أن يتم مراعاة الحاجات الفعلية للمجتمع العراقي.

ومن تابع تظاهرات بغداد في ٢٥ شباط سيجد ثمة قواسم مشتركة بين المتظاهرين (الفقر – الفساد – البطالة) وهذه ما كانت لتحدث لولا سوء الإدارة والتخطيط وضعف التنمية البشرية بل إهمال هذا الجانب، خاصة وإن التنمية البشرية أحد أهم ركائز الديمقراطية أو النظام الديمقراطي القائم بالأساس على الوعي، وعي المواطن وإدراكه لا على جهله وتجاهله، ونحن في العراق عانينا في السنوات الماضية انحداراً كبيراً في مستوى التعليم بكافة مراحله أنعكس على بناء المجتمع العراقي وأدى إلى اختفاء الطبقة الوسطى من المجتمع العراقي، واختفاء هذه الطبقة معناه عدم وجود تنمية بشرية أي عدم اهتمام بالمواطن واحتياجاته اليومية، لأن السلطة في البلد قائمة على مجموعة من المسؤولين البعيدين جدا عن الواقع العراقي، ما خلق فجوة كبيرة بين ما يخططون ويرسمونه وبين الاحتياجات المطلوبة للشعب.

لهذا فإن واحدة من المعالجات السريعة تكمن بتبني مجموعة من الأولويات الاقتصادية والاجتماعية تركز حول إيجاد فرص عمل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها موفرا رئيسا لفرص العمل وإعادة النظر بآليات الدعم لتكون جاذبة أكبر للشرائح الأكثر ضعفا استنادا للواقع الحالي وعبر آليات أكثر نزاهة من الآليات المتبعة حاليا والتي أدت لهذا الفساد الكبير.

ومن هنا فإن ما يمكن أن نقوله بأننا بحاجة في المرحلة القادمة إلى خروج الفاسدين وانحسار الفساد وزيادة الشفافية والرقابة. كل هذه التغيرات ستؤدي لشيء من العدالة الاجتماعية من جهة، ومن جهة ثانية تجعل من السوق العراقي الذي تتوفر فيه الموارد البشرية محل ثقة المستثمرين الذين بدأ بعضهم يتطلع للاستثمار في العراق بعد أن وجد بأن الكثير من الدول العربية تترنح تحت وطأة الاحتجاجات الثورية للشعب.. فهل ستكون خطواتنا ذات اتجاهين الأول يصب في مصلحة الشعب العراقي عبر اجتثاث الفساد والمفسدين والخطوة الثانية تتمثل بإصلاح النظام وتهيئة الظروف للاستثمارات لأن تأخذ فرصتها في البلد وتمتص الكثير من الأيدي العاملة وتدعم الاقتصاد الوطني للبلد؟

الاقتصادي | العدد (2063)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) اذار 2011

هل الإصلاحات الحكومية تلبية لمطالب المتظاهرين؟

محمد صادق جراد

من خلال التظاهرات التي شهدتها المدن العراقية اكتشفت الحكومة إن الشعب قرر إنهاء زمن الانتظار الذي دام سنوات طويلة وهو ينتظر تحسين الأداء السياسي والاقتصادي الذي اتسم بالانصراف عن صوت الناس ومطاليبهم التي تتعلق بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل وتنفيذ الخطط التنموية التي يحتاجها البلد.

ونتيجة لغياب الخطط الستراتيجية في الملف الاقتصادي شهدنا تراكما في المشاكل والمعوقات أدت إلى خروج التظاهرات التي رفعت الكثير من المطالب كانت في معظمها اقتصادية، الأمر الذي اضطر الحكومة العراقية والبرلمان الى اتخاذ الكثير من الإجراءات المتعلقة بهذا الجانب.

ومن الجدير بالذكر ان الحكومات العراقية التي جاءت بعد التغيير في عام ٢٠٠٣ كانت حريصة على توسيع المشاركة لجميع القوى المتواجدة في العملية السياسية، ما دعا الى تكريس المحاصصة وغياب حكومة التكنوقراط ذات المواصفات المهنية والتي تتسم بالتعاون والعمل بروحية الفريق الواحد، وهكذا وجدنا ان الشخصيات التي تتصدى للمناصب غير مؤهلة لإدارة ملف الاعمار وتقديم الخدمات في ظل مطالبات البعض كرئيس الوزراء بحكومة تكنوقراط والتي ضاعت في ظلام صراعات تقاسم السلطة وغياب المعارضة داخل العملية السياسية وانعدام الرقابة الشعبية المتمثلة بالمجتمع المدني والضغط الجماهيري.

وهكذا جاء الوقت الذي أظهرت الجماهير مطالبها من خلال التظاهر السلمي، ونحن هنا نركز على المطالب الاقتصادية والإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية والبرلمان في هذا الاتجاه حيث جاءت الاستجابات عبر تصويت البرلمان العراقي بالأغلبية، على قانون الموازنة العامة الاتحادية للعام الجاري، بقيمة بلغت نحو٨٢ ملياراً و٦٠٠ مليون دولار بشقيها التشغيلي والاستثماري.

وتم التصويت على الموازنة بخفض ٤ بالمئة من الموازنة التشغيلية، وإضافتها الى باب دعم المشاريع الخدمية، وتخصيص ٤ مليارات دولار لإدارة مفردات البطاقة التموينية.

وصوت النواب على تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بنسبة ٢٠٪، وتأجيل تخفيض رواتب أعضاء البرلمان والوزراء ونواب الرئاسات الثلاث لحين تسلم البرلمان قانونا خاصا من الحكومة بذلك، كما صوت النواب على إلغاء الفقرة الحادية والعشرين من الموازنة الخاصة بالمنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاثة.

وكل هذه الأمور جاءت تلبية لمطالب المتظاهرين، بالإضافة الى ان"مجلس النواب صوّت على موازنة عام ٢٠١١ بشقيها التشغيلي الذي يشكل ٦٩٪ والاستثماري الذي يشكل ٣١٪ بعد التغييرات التي أجريت عليها".

وان"مجلس النواب ألغى المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاثة البالغة نحو تسعة مليارات دولار، وفي حال تحققت زيادة في الإيرادات عن صادرات الخام المصدر خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري، فانه سيكون على مجلس الوزراء، بحسب نص القانون، إضافة تخصيصات الى الموازنة الاتحادية تتمثل بزيادة تخصيصات البطاقة التموينية، وتخصيص (٢٠) بالمئة من الفائض كمنحة توزع بين مختلف فئات الشعب، بما فيها إقليم كردستان، ودعم المشاريع الصغيرة لتشغيل العاطلين عن العمل، ودائرة رعاية المرأة، والأيتام، وإصلاح الأحداث، والدرجات التاسعة والعاشرة من الموظفين والمتقاعدين، على أن يتم ذلك بتعليمات يصدرها وزير المالية ويصادق عليها مجلس الوزراء.

وجاء في قانون الموازنة أيضا"تستمر وزارة التجارة بتأمين وتوزيع مفردات البطاقة التموينية لحين استكمال دراسة وتوفير الشروط اللازمة لقيام المحافظات بتولي مسؤولية تأمين وتوزيع مفردات البطاقة التموينية، وتحت إشراف وزارة التجارة".

كما ان"اللجنة المالية النيابية خفضت النفقات التشغيلية بنسبة ٤٪"، وشمل التخفيض رواتب الرئاسات الثلاثة، والدرجات الخاصة. وان المبلغ الذي استقطع من النفقات التشغيلية وجه الى مجالس المحافظات، والبطاقة التموينية، وشبكة الرعاية الاجتماعية".

ولا بد من الإشارة هنا الى ان"نسبة التخفيض في النفقات التشغيلية البالغة ٤٪ تبلغ مايقارب اثنين ترليون دينار عراقي، وان النفقات التشغيلية بحاجة الى تخفيض أكبر لكن بخطة مدروسة".

وكان مجلس النواب العراقي قد عقد الأحد جلسته الـ٣٦ برئاسة أسامة النجيفي وخصصت الجلسة للتصويت على مشروع قانون الموازنة المالية للعام الحالي،

وكشف رئيس الوزراء عن عدد من القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء ضمن آليات تسريع ملف الخدمات وحل بعض المعوقات الإدارية في القضاء على البطالة، وقال المالكي في مؤتمر صحفي ان سن التقاعد قد خفض الى ٦١ عاما بدلا من ٦٣، لتشجيع إحالة الكثير من الموظفين الى التقاعد بامتيازات كاملة.

وقال"ان مجلس الوزراء قرر إجراء حزمة إصلاحات اقتصادية وإدارية مؤكدا على الزام الوزارات بإعلان التعيينات في وسائل الإعلام وإتاحتها للمواطنين كافة، وتخفيض سن التقاعد لتوفير فرص عمل إضافية للشباب والخريجين، ومحاسبة من يثبت تعاطيه الرشوة لغرض الحصول على درجة وظيفية، وتوسيع عدد المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية وإعطاء مهلة مدتها ثلاثون يوما لأي موظف يثبت تقاضيه راتب الرعاية الاجتماعية.

كما أعلن ان مجلس الوزراء قرر إطلاق مشاريع لخدمة عملية البناء والإعمار والخدمات والزراعة والصناعة، وإعادة النظر بقانون الاستثمار، والدعوة لإصلاح قانون المحافظات وحل المجالس البلدية، مؤكدا تأييده لإجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والاقضية والنواحي استجابة لمطالب المواطنين.

وهكذا تأتي الخطوات الجديدة والإجراءات لتتفاعل مع مطالب الشارع العراقي ولكن هذه المرة لن تكون مجرد وعود لان الرقابة الشعبية أثبتت فاعليتها وإمكانية محاسبة الجهات المسؤولة في حالة عدم تحقيقها وانها فقط تمنحها الفرصة من اجل ان تثبت صدقها في خدمة الناس والنجاح في وضع الخطط الستراتيجية بعيدا عن الحلول الترقيعية المستعجلة.

قانون التعرفة الكمركية.. هل هو سلاح ذو حدين؟

ميعاد الطائي

كان من المفترض ان يتم تطبيق قانون التعرفة الكمركية في ٢٠١١/٣/٦ الا ان الظروف التي يعيشها البلد والمنطقة العربية حالت دون تطبيقه وتأجيله، نظرا للمطالب التي رفعتها الجماهير إلى الحكومة بضرورة مراعاة حالة المواطن الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي في ظل تخوفات مشروعة من تأثيرات سلبية للقانون على أسعار البضائع والسلع في السوق العراقي بما لا يتناسب مع مستوى العيش للكثير من فئات المجتمع العراقي.

وفي قراءة سريعة للقانون نجد انه بناء على ما اقرّه مجلس النواب وصادق عليه مجلس الرئاسة، واستنادا إلى أحكام البند (أولا) من المادة (٦١) والبند (ثالثا) من المادة (٧٣) من الدستور صدر هذا القانون (قانون التعرفة الكمركية).

ولقد ازداد الجدل حول الايجابيات التي يحملها هذا القانون ومقارنتها بسلبياته ولقد كان الخلاف في الرأي حاضرا في الكثير من الحلقات النقاشية للمؤسسات الاقتصادية والإعلامية المهتمة بهذا الشأن.

ولا بد ان نعترف بان القانون من الناحية النظرية قد جاء تلبية لمتطلبات المرحلة الحالية لتنظيم الكثير من الجوانب الاقتصادية ذات الصلة ومنها تنظيم سياسة الاستيراد لتنسجم مع خطط التنمية الاقتصادية بما يساعد على زيادة إيرادات الخزينة وحماية المنتج الوطني الذي يعاني من سياسة إغراق السوق بالبضائع المستوردة.

ويساهم القانون أيضا في تحسين نوعية السلع والبضائع المستوردة لتكون بمواصفات عالية وخاضعة للفحص والسيطرة النوعية لنتخلص من البضائع ذات العلامة التجارية السيئة، بالإضافة إلى ان القانون يساعد على احتواء الأيدي العاملة في البلد والتي تعاني مشكلة البطالة من خلال تشغيل المعامل والشركات الوطنية التي لا بد لها من نشاطات حثيثة لتغطية الحاجة الكبيرة التي ستقع على عاتقها ضمن التنافس الذي يمنحها إيّاه قانون التعرفة الكمركية.

وبالرغم من كل الايجابيات التي حملها القانون والتي جاءت لتطوير القطاع الصناعي والزراعي في البلد الا انه بحاجة الى حزمة من الإجراءات، يجب ان تسبق تطبيق هذا القانون ودخوله حيز التنفيذ أهمها النهوض بواقع هذه القطاعات عبر تطويرها وإعادة بناء البنية التحتية لها من خلال تقديم القروض وتخصيص الأموال التي تساعد هذه القطاعات على تحمل المسؤولية التي ستقع على عاتقها في حالة تطبيق القانون لأنها ستكون مطالبة بتوفير البدائل المناسبة للسوق حسب قاعدة العرض والطلب.

ومن الأهمية بالإمكان هنا ان نوضح ان في حالة تطبيق القانون سيساهم في ارتفاع أسعار البضائع المستوردة وإعراض التجار عن استيراد الكثير من المواد وهذا يمنح الفرصة للمنتج المحلي بان يظهر ليسد النقص.

فعلى سبيل المثال سعى القانون الجديد الى تنظيم الرزنامة الزراعية بما يتلاءم مع المنتج المحلي حيث فرض رسوم كمركية على المحاصيل الزراعية المستوردة بقيمة ٣٠ ٪ في موسم وفرة ذات المحاصيل المحلية في الأسواق العراقية بينما تنخفض هذه النسبة الى ١٠٪ عند شحة هذه المحاصيل في العراق لتشجيع المستورد على جلبها لسد النقص الحاصل في السوق.

وتجدر الإشارة هنا الى ان المثال السابق ربما من الصعب ان نطبقه على القطاع الصناعي وذلك لان الصناعة المحلية بكل أنواعها لا تكاد تنافس البضائع الأجنبية من حيث الجودة او السعر، كما تفعل المنتجات الزراعية لما يعانيه هذا القطاع من مشاكل متراكمة لم تشهد حلول مناسبة تؤهله لمنافسة المنتج المستورد.

ومن هذه المشكلات تهالك البنية التحتية وحاجة هذه الصناعات الى المكائن الحديثة والنقص في الكوادر ذات الخبرات الفنية التي ممكن ان تواكب الصناعات العالمية المتطورة وحاجة هذه الكوادر إلى التأهيل ودخول الدورات العلمية والتقنية من اجل زيادة الخبرات.

ما نخشاه ان يكون القانون على أهميته لم يدرس الواقع الاقتصادي العراقي بصورة صحيحة وان الجهات المسؤولة كانت ستبدأ بتطبيقه قبل ان تتوفر جميع الشروط اللازمة لنجاحه، ومنها اطلاع التجار والمستوردين على القانون وآليات تطبيقه بصورة كافية من خلال عقد الندوات والتشاور مع أصحاب الشأن والخبرة في هذا الميدان، ولا بد من تطوير القطاع الصناعي والزراعي والوصول بهما إلى الحالة التي تؤهلهما لتحمل المسؤولية التي ستترتب عليهما من جراء تطبيق القانون.

وأخيرا لا بد ان تنتبه الحكومة الى الآثار السلبية التي ستترتب على الحالة الاقتصادية للأسرة العراقية جراء ارتفاع أسعار المواد في الأسواق في ظل الظروف الصعبة التي تعانيها الأسر الفقيرة والتي ستواجه الاستغلال من ضعاف النفوس من الذين سيستغلون تطبيق القانون للتلاعب بأسعار المواد الغذائية الأساسية، وهذا ما يتطلب موقفا حازما عبر تفعيل الأجهزة الرقابية الحكومية لحماية المواطنين من استغلال تطبيق قانون التعرفة الكمركية الذي يرى البعض ضرورة توفير البيئة المناسبة له وتحقيق جميع مستلزمات نجاحه قبل أن نشرع بتطبيقه وذلك لنضمن نجاحه وتحقيق الأهداف التي جاء من اجلها.

في الختام نقول ان علينا ان نستغل فترة التأجيل هذه لتوفير البيئة المناسبة لتطبيق القانون ومعالجة السلبيات التي سترافق تطبيقه.

الاقتصادي | العدد (2063)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) اذار 2011

هل تتوفر الإرادة السياسية للإصلاح الاقتصادي

علي نافع حمودي

الجميع يصرخ على البطالة، والجميع يبحث عن فرص عمل، شاهدنا هذا في مصر وتونس وسلطنة عمان والعراق، ولا أحد يمتلك الرؤية الصحيحة لتجاوز هذه المشكلة.

في العراق نكاد نفتقد لقاعدة البيانات التي نستطيع من خلالها التحرك لمعالجة الكثير من مواطن الخلل الموجودة والتي تتعرض أحيانا كثيرة للمبالغة، وعدم وجود قاعدة بيانات تتحملها الحكومة والقوى السياسية التي وقفت بالضد من أية عملية حضارية من شأنها أن تجعل مصداقية لما يتم تداوله من أرقام تبدو في أحيان كثيرة مبالغاً فيها من طرف، ومقللا منها من طرف آخر.

وباعتقادي أن أية حلول لا تستند لقاعدة بيانات تكون حلولا غير ناجحة وغير منطقية ولا يمكن التعاطي معها إلا عبر اجتهادات شخصية بحتة.

لهذا فإن عملية تأجيل التعداد العام للسكان وما يمثله من قفزة كبيرة في معرفة ما يحتاجه البلد، يمثل هذا التأجيل ضربة قاضية لأية عملية تنمية بشرية في العراق، وبالتالي فإن أية حلولا ستطرح كما قلنا هي لا تستند لبيانات دقيقة وإنما ستكون عبارة عن تقديرات واجتهادات تخطأ هنا وتصيب هناك لكنها في كل الأحوال غير دقيقة.

ولا يمكن أن يتم القضاء على البطالة عبر عملية واحدة وهي عملية التعيينات التي تخضع للمحسوبية أكثر مما تخضع للكفاءة والاستحقاق، وفي محافظة مثل ديالى كانت هنالك تجربة ناجحة جدا في التعاقد مع عشرين ألف من الخريجين وغيرهم في دوائر الدولة المختلفة في نطاق عملية بشائر الخير، حيث تم اعتماد تعيين شخص واحد من كل عائلة على ضوء رقم البطاقة التموينية، وشهدت عملية التعاقد مع هؤلاء عدالة بنسبة عالية جدا لأنها كانت بعيدة عن أيدي مجالس الأقضية والمحافظة وتكللت بالنجاح في بدايتها، إلا إن بعض المفسدين والفاسدين أنهوا عقود عشرين ألف بقرار إداري سياسي وليس اقتصادياً أو إنسانياً دون أن يدفعوا لهم مستحقاتهم كاملة، وبالتالي كانت الغاية زيادة أعداد العاطلين عن العمل في محافظة غير مستقرة، ومن الضروري هنا أن نشير لنقطة مهمة بأن هنالك إرادة سياسية في ابقاء حالة البطالة والفساد مستمرة في البلد بغية تحقيق مكاسب فردية بحتة وهذا ما يتخوف منه المواطن العراقي خاصة وسط إطلاق التعيينات التي ستخضع للمحسوبية كما هو الشأن في السابق، لأن آليات التعيين لا زالت بيد بعض الفاسدين في هذه الوزارة أو تلك، ومن يقول بأن دوائر الدولة لا تحتاج عمال وموظفين فهو مخطئ جدا، خاصة في جانب الخدمات فجميع البلديات تحتاج ووحدات ودوائر المجاري هي الأخرى تحتاج وبكثافة ولكن لا أحد ينتبه لهذا مطلقا، أحد أقضية محافظة ديالى وهو قضاء الخالص، عدد عمال المجاري فيه لا يتجاوز أصابع اليد، وبالإمكان تعيين مجموعة كبيرة في هذا الميدان المهم والحيوي والذي يحتاج لتواصل وإدامة. وهذا ينطبق على جميع مدن العراق قاطبة لأن الخلل متشابهة عند الجميع.

الباب الثاني الذي من شأنه أن يمتص البطالة يتمثل بفتح منافذ البناء سواء الوحدات السكنية أو المدارس والمشاريع الأخرى، والجميع يعرف أهمية هذا القطاع في توفير فرص عمل لمهن عديدة أهمها الأيدي العاملة في البناء وورش الحدادة والنجارة وغيرها ولفترة زمنية طويلة من شأنها أن تحل مشاكل الكثير من المواطنين الباحثين على عمل.

أما الجانب المهم وهو شركات الاستثمار في قطاعات كالنفط مثلاً فإنها لن تكتفي بتوفير فرص عمل للعراقيين بل قد نحتاج إلى استيراد أيدي عمل من الخارج، وبالتالي فإن الكثير من الحلول متوفرة بأيدي الحكومة.

الاقتصادي | العدد (2063)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) اذار 2011

مدير المجمعات السياحية لـ (المدى الاقتصادي) :

واقع قطاع السياحة ليس بمستوى الطموح.. وبحاجة الى تخصيصات استثمارية أكبر

اجرى المقابلة / علي الكاتب

تعتمد الكثير من اقتصاديات دول العالم المختلفة على قطاع السياحة الذي يسهم لوحده احيانا في تكوين الموارد المالية للميزانية المالية في عدد كبير من بلدان العالم ، ومن هنا تحتل المناطق السياحية اهمية بالغى في اقتصادياتها ،فضلا عن اعتبارها الافق الاوسع لاستيعاب القوى العاملة وتنشيط العملية الاقتصادية والتنموية ،الا ان العراق الذي يمتلك مناطق سياحية متعدد ومتنوعة في عدد من محافظاته تفوق بنحو كبير الدول الاخرى لانرى فيه بوادر ازدهار هذا القطاع الاقتصادي الحيوي المهم الذي يعد متخلفا مقارنة بغيره من البلدان باستثناء نشاط واضح للسياحة الدينية فقط المزدهرة خلال السنوات الماضية والتي هي بحاجة الى التنظيم اكثر للفترة المقبلة.

(المدى الاقتصادي) حاورت مدير المجمعات السياحية في هيئة السياحة محمود الزبيدي من اجل تسليط الضوء على هذا القطاع واسباب تاخره طوال الفترة الماضية والسبل الناجعة لتنشيطه والنهوض به من اجل اسهامه الايجابي المباشر في مجمل العملية الاقتصادية في البلاد ..

من الواضح ان قطاع السياحة عانى خلال الفترة الماضية ولايزال من معاناة حقيقية ادت الى تراجعه بنحو كبير !ماهو تقييمكم لهذا الموضوع ؟

– قطاع السياحة يعد مفصلا اقتصاديا مهما من مفاصل البلد وهو الذي تعتمد عليه الكثير من اقتصاديات دول العالم التي لاتتوفر لديها موارد او مصادر مالية تعتمد عليها في بناء اقتصادها الوطني ،والى جانب وجود دول تعتمد على القطاع النفطي كمصدر وحيد في دخلها الوطني كالعراق مثلا ،هناك دول اخرى تعتمد على القطاع السياحي بشكل كامل كمصدر وحيد لمواردها المالية ،ومن تلك الدول بلدان مجاورة للعراق او قريبة منه والتي تمتلك قوانينها الخاصة بقطاع السياحة .

– واضاف اننا في العراق البلد الذي يمتلك الكثير من الخيرات والموارد الطبيعية والنفطية والزراعية والسياحية وغيرها نلاحظ عدم الاستثمار الحقيقي لتلك الموارد بالشكل الصحيح والمطلوب ،اذ ان قطاع السياحة لوحده يمثل قطاع اقتصادي متكامل لتعدد جوانبه كالمواقع الاثارية والمناطق السياحية والمراقد والمزارات الدينية لجميع الاديان والطوائف الاسلامية والمسيحية واليهودية التي يؤمها الكثير من السواح من مختلف دول العالم لزيارة هذه المراقد والمزارات الدينية .

– وتابع الا ان الظروف الصعبة التي مر بها العراق خلال العقود الماضية ادت الى اندثار حركة السياحة فيه من جراء الظروف الامنية المتدهورة التي تلت حقبة الحروب المتعاقبة ،وبعد سنة ٢٠٠٣ بدء البلد ينفتح على العالم تزامنا مع استعمال التقنيات الحديثة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والانترنت ،لتبدء حقبة جديدة من العلاقات السياحية بين العراق ومختلف دول العالم بعد توقيع عدة مذكرات للتفاهم في هذا الصدد ،لتنعش حركة السياحة من جديد وان كانت ليست بمستوى الطموح .

– وقال مدير المجمعات السياحية ان تقييمي لواقع السياحة في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ اراها في اولى خطواتها التي لاتزال بسيطة لحد الان ، الا ان الاهتمام الحكومي الذي توليه لهذا القطاع المهم بدء بدء يتزايد لنمو الوعي باهميته ودوره في العملية التنموية والاقتصادية والذي يعد كبثر نفطي لاينضب ،ومن هنا وجه مجلس الوزراء لتحويل وزارة السياحة من وزارة دولة الى وزارة سيادية للسياحة والاثار ،وضمن التشكيلة الوزارية للحكومة الجديدة كانت هناك وزير للسياحة بين السادة الوزراء وهو الدكتور لواء سميسم ، ومن هذا المنطلق كان من المهم التحرك نحو تفعيل قطاع السياحة والبدء بحركة كبيرة ومكثفة لابراز الظاهرة السياحية في العراق ،خاصة ان هناك تحسنا ملموسا في هذا القطاع يبشر بمعطيات ايجابية في المستقبل القريب.

ما هي اوجه القطاع السياحي بشكل عام ؟

– هناك عدة اوجه للقطاع السياحي منها السياحة الدينية والاثارية والترفيهية ،وفي النية التوجه نحو مجاميع من المغتربين العراقيين في الخارج ،من اجل التواصل بين بلدهم الاصلي العراق والبلدان التي يعيشون فيها ،لاسيما بعد هجرة اعداد كبيرة من العراقيين خلال السنوات الماضية الى اكثر من دولة في العالم ونشوء اجيال جديدة بحاجة الى ان تتعرف على موطنها الاصلي بشكل اكثر وتمد اواصر العلاقات من اقربائها وابناء بلدهم ،ولنا جهود واضح مع المغتربين العراقيين في كندا كمرحلة اولى وهناك استجابة من الكثير من العائلات المغتربة ،وهي واجهة للسياحة من نوع خاص لاعادة الروابط الاجتماعية بينهم وبين بقية الشرائح الاجتماعية الاخرى وتحقيق اهداف منها ماهو اقتصادي او مادي وانساني ومعرفي وثقافي ،وذلك لان السياحة لها اهداف كثيرة تسعى لتحقيقها اضافة الى ربط هؤلاء المغتربين ببلدهم من جديد مع الاستفادة من كفاءات عراقية وتنشيط القطاع السياحي .

هل هناك جهود اخرى تقومون بها لتنشيط الواقع السياحي في العراق ؟

– هناك خطط اعدتها الهيئة لتنظيم حركة السواح الدينيين من الزوار الايرانيين وغيرهم من دول (افغانستان ،باكستان،اذربيجان،البحرين،السعودية ،الكويت ،عمان)وغيرهم من الدول الاوروبية والافريقية والاسيوية ،كما ان الهيئة بصدد اعادة كتابة جميع مذكرات التفاهم الموقعة بين العراق وبقية دول العالم في المجال السياحي وتعديلها ومعالجة الاخطاء السابقة وتجاوزها في المستقبل وتحقيق المساواة بين الشركات السياحية العاملة في العراق وتقديم كل الخدمات للسائح كوزارة وهيئةوشركات السياحة بهدف تقديم افضل الخدمات للسائح وتوفير جميع الاجواء المطلوبة له ،والقيام باعمال الترويج السياحي في البلد ،خاصة مع وجود تأخر كبير في قطاع السياحة بالعراق ،حيث كان للعامل الامني وتدهوره دور في التاثير على القطاع السياحي ،اذ وصف العراق بالدولة الغير امنة في العالم وهو امرا لايشجع السواح على القدوم للعراق ،ولكن برغم ذلك استمرت السياحة الدينية وبقدوم اعداد كبيرة الى المدن العراقية المقدسة .

مالمقصود بدائرة المجاميع السياحية؟

– دائرة المجاميع اسياحية تهتم بشؤون المجاميع السياحية القادمة الى العراق وافواج الزوار الوافدةمن جميع دول العالم والقيام بتنظيم حركتهم وكل الامور المتعلقة باستقبالهم وتهيئة جميع الخدمات لهم منذ لحظة دخولهم لغاية مغادرتهم البلاد،والدائرة تتكون من خمسة اقسام هي اقسام(السياحة الدينية ،الشركات ،المتابعة، العلاقات الدولية ،والمكتب الوطني) واكبرها قسم السياحة الدينية الذي يتعامل مع الشركات السياحية لاستقبال الزوار الايرانيين والمجاميع السياحية وارسال المجاميع السياحية ،اما المكتب الوطني فيعمل باتجاهين الاول يمثل كونه شركة سياحة وسفر قائمة بذاتها حالها حال بقية شركات القطاع الخاص والاتجاه الثاني يتثمل بالعمل على تنظيم جميع الرحلات السياحية داخل البلاد باسم هيئة السياحة كالرحلات الداخلية الى اقليم كردستان وزيارة المراقد الدينية في عموم المحافظات والرحلات الى مناطق الاهوار في الجنوب والمناطق الاثرية في محافظات بابل وذي قار والمثنى ونينوى وغيرها ،اما قسم الشركات فيتعامل مع شركات السياحة ويقوم بمنح الرخص لها مع متابعتها عن كثب والكشف عن المواقع والموجودات وتواجد المدراء المفوضين وقدرتها على العمل وامكانياتها ووضع التصنيفات لها وتقديم الانذارات في حال وجود مخالفات من قبل بعض الشركات وغلقها اذا اقتضى الامر ،كما يقوم القسم بارسال ممثلين او مجموعات تفتيشية للكشف عن الشركات واعداد التقارير الخاصة بذلك لاتخاذ القرارات المطلوبة .

– واضاف اما قسم العلاقات الدولية فيقوم بمهام كثيرة منا التسويق والترويج للبطاقة السياحية التي نمتلكها داخل العراق لتسويقها للعالم من اجل جذب مجاميع سياحية للبلاد ،ويحتوي القسم على شعب كثيرة للترجمة والاتفاقيات ومذكرات التفاهم وقسم الترويج والتسويق ،فضلا عن القيام باتصالات مع دول العالم الاخرى في مجالات السياحة والعلاقات الدولية وارسال الايفادات والمشاركة في المعارض التجارية والملتقيات الاقتصادية وورش العمل وغيرها.

ماذا عن السياحة الدينية وتطويرها في الوقت الحاضر ؟

– مدير السياحة الدينية في هيئة السياحة جاسم عبد الحسين قال من المهم تسليط الضوء على واقع السياحة الدينية قبل سنة ٢٠٠٣ للتعرف على حالة التردي التي كانت تصيبه من جراء القيود التي كانت مفروضة على حركة الوافدين لاغراض السياحة الدينية التي كانت متوقفة كليا قبل سنة ٢٠٠٠ بسبب الحروب المتكررة لتعود من جديد وان كانت محدودة بعض الشيء بموجب المفاوضات مع الجانب الايراني ليتم بموجبه تشكيل شركة مستقلة وهي شركة الهدى للسياحة الدينية ،وبموجب مذكرة التفاهم يكون السماح في الدخول ل(١٠٠٠)زائر ايراني يوميا الى العراق عبر منفذ المنذرية الحدودي .

– واضاف عبد الحسين اما واقع السياحة الاثرية فكان هو الافضل لغاية سنة ٢٠٠٠ اذا كانت هناك الكثير من الافواج السياحية التي تزور المواقع الاثرية المنتشرة في عموم العراق ،الا ان المتتبع يرى ان هذه السياحة ازدهرت كثيرا بعد سنة ٢٠٠٣ ،والتي لم تلبث ان تراجعت كثيرا لتنحصر في بعض المحافظات التي كانت امنة في السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧ من جراء التدهور الامني في كثير من المناطق .

– وتابع ان السياحة الدينية في افضل حالتها الان بعد ازدياد اعداد الزوار ومن مختلف الجنسيات وظهور دور واضح لشركات القطاع الخاص ،حيث بدأنا نروج لاكثر من ٧٠ طلبا لشركة سياحية تقوم باستقدام مجاميع سياحية من الزوار ،حيث يدخل من ١٠٠-١٥٠٠ زائر الى جانب ٢٠٠٠ او ٣٠٠٠ زائر خارج الاتفاقية ضمن منهج السياحة الحرة التي تقوم بها شركات السياحة والسفر ،حيث يأتي دور الهيئة ودائرة المجاميع السياحية للاشراف على عملها وتقييم ادائها وتسهيل مهام عملها بالتنسيق مع الجهات المختصة متمثلة بوزارة الداخلية /ومديرية الاقامة ووزارة الخارجية /الدائرة القنصلية لاصدار سمات الدخول (الفيزا) الى سفارتنا وملحقياتنا الدبلوماسية في الخارج .

– واشار الى ان الهيئة تعكف حاليا على اعداد مذكرة تفاهم جديدة تهدف الى النهوض بالواقع السياحي ،والعمل على ايجاد شركات جديدة للسياحة والنهوض بالواقع الفندقي في العراق والارتقاء به ،فضلا عن زيادة المنافذ الحدودية في مناطق كانت توصف بالساخنة لاسيما في منفذ المنذرية الحدودي ،الى جانب تنشيط واقع السياحة والفندقة في مدينة بغداد لمرور قوافل الزوار بها في طريقهم للعتبات المقدسة واتساع اقامتهم في فنادق خارج منطقة الكاظمية كشارع السعدون والكرادة ،مما يسهم في انعاش مهنة الفنادق وتوفير الايدي العاملة في مختلف المجالات .

الا ترون ان هناك تعارض بين الجهات الحكومية التي تصدر موافقات دخول الزوار الى البلاد ؟

– بدءا الهيئة تعد جهة منظمة ومشرفة للقطاع السياحي ،واذا لم يكن هناك تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية خاصة مايتعلق بمهام شركات السياحة والفنادق لتجنب الكثير من المشكلات ،والهيئة قامت بترويج الكثير من معاملات دخول السواح لحساب الشركات الخاصة ،الا ان هناك تعارض مع الموافقات المستحصلة من قبل بعض الجهات الرسمية ،وهي لابأس بها بحد ذاتها الا انها تتعارض مع جهود الحكومة العراقية وهيئة السياحة في زيادة اعداد السواح الى العراق لمستوى الطموحات التي تصل الى سقف ال(٢٠) الف سائح يوميا ،الى جانب توفير الطاقة الاستيعابية المناسبة في المناطق التي يقصدها الزوار .

– واضاف ان بقاء تلك الموافقات لهذه الاعداد الكبيرة من الزوار تجعلنا في موقف محرج في انعدام السيطرة امنيا على اماكن تواجدهم وعدم قدرة استيعابهم في الفنادق المرخصة مما يجعلهم يقيمون في الاماكن غير المرخصة ،وهي مشكلات في طريقها للحل في الفترة المقبلة من خلال تعاونا المثمر مع تلك الجهات الامنية لايجاد الية عمل تنظيم دخول الوافدين للعراق بقصد السياحة الدينية وغيرها .

ماذا عن منح سمات الدخول للسواح الايرانيين من دون اخذ موافقة الهيئة؟

– حقيقة تعاونا مع وزارة الخارجية لاصدار تعميم الى جميع الملحقيات والسفارات على ان موافقة وزير الخارجية لاتزال سارية المفعول لدخول اكبر عدد ممكن ،ولكن شريطة ان تكون افواج سياحية منظمة تدخل ضمن شركات سياحية من خلال السفارات والملحقيات الدبلوماسية في الخارج ،اما موضوع التحقيق الجنائي فهو موضوع مهم جدا لان السائح او الزائر يجب ان يدرج اسمه ضمن السجل الجنائي ،وهناك اجهزة تدخل الزائر في المنافذ الحدودية في السجلات الجنائية ليتم التأكد من سلامة موقفه الجنائي .

– مدير المجاميع السياحية عاد للقول هنا ان وزارة الخارجية هي المعنية بموضوع سمات الدخول ومنحها ،في حين ان مهام هيئة السياحة هي التنسيق لزيادة اعداد مجاميع الزوار والسواح واعداد مذكرات التفاهم بهذا الصدد اما الافراد فلا توجد لالية للسيطرة عليهم من دون وجود تنسيق مع الهيئة واعضاء اللجنة السياحية الدينية العليا التي يترأسها وزير السياحة وتشمل ممثلي وزارات الداخلية والصحة ،ونقترح وجود ممثلين عن وزارة الاعمار والاسكان في اللجنة المذكورة لان الطرق الرئيسة بين سامراء والنجف بحاجة الى التاهيل والصيانة لتكون شبكة حديثة من الطرق والجسور تتناسب مع واقع النهوض بالقطاع السياحي في العراق .

– واضاف ان على الهيئة ان تفكر بد وتبذل قصارى جهودها لتطوير واقع السياحة بما يتواكب مع نمو الحركة السياحية الوافدة الى العراق وتوفير الخدمات للسواح وتهيئة الملاكات الوظيفية والطاقات والامكانيات وتشغيل الايدي العاملة العراقية للقضاء على البطالة ،وهناك مشاريع لتطوير الواقع السياحي في العراق ،لاسيما مع تشكيل لجنة منح التراخيص لشركات القطاع الخاص السياحية المكونة من شركة الخطوط الجوية العراقية وممثلين عن رابطة شركات السفر والسياحة وممثل عن هيئة السياحة ،كما بدأنا نخطط لمنح الرخص باسلوب حضاري وعلمي حديث ومن ضمنها ادخال الشركة ومتسبيها لدورة طوال شهر كامل قبل منحها الرخصة واقامة دورة تاهيلية لمنح رخصة لمن يرغب في ممارسة عمل شركات السياحة والسفر مع تقديمه لشهادة مزاولة للمهنة وشهادة خبرة من رابطة شركات السفر والسياحة بهدف النهوض بواقع السياحة في العراق .

خطط لجلب افواج سياحية من المغتربين العراقيين لتقوية اواصر العلاقات بينهم وبين ابناء بلدهم الاصلي

لاتزال الكثير من الطرق الرئيسة لمرور السواح والزوار بين النجف وسامراء بحاجة التأهيل والصيانة

على حين غرة هكذا عادت المجمعات التجارية التي عرفت سابقاً بالاورزدي باك رغم اختلافها هذه المرة تسمية وانتشاراً ونظاماً، الأمر الذي شكل ظاهرة اقتصادية جديرة بالتوقف لما تجسد من حال الاقتصاد الوطني الذي يشهد تكريس النمط الاستهلاكي في مشاريع الربح السريع على حساب تراجع القطاعات الإنتاجية.

عادت بهيئة المولات التي تجاوزت مساحة البعض منها2500م2 داخل بغداد بينما تتضاعف مساحتها وشموليتها في مناطق كردستان التي سبقت بقية أنحاء العراق في هذه التجربة التسويقية.

(المدى الاقتصادي) ومن خلال هذا التحقيق تسلط الضوء على هذه الظاهرة باحثة في انعكاساتها على الاقتصاد الوطني وما تمثله ومدى جدواها الاقتصادية في ظل تجربة القطاع الخاص في هذا الاتجاه ، بعد ان كانت تجربة للقطاع الحكومي بامتياز.

"الاورزدي باك" يعود في ثياب المولات..

حداثة تسويقية أم استثمار هش لهامش ربح سريع؟

تحقيق/ ليث محمد رضا

مستهلكون

مستهلكون تباينت تصوراتهم بصدد هذه الظاهرة الاقتصادية، فيقول المستهلك علي صمد أنه مع فكرة التسوق بأسلوب المولات الذي هو كناية على مجمع تجاري أنيق فهذه الطريقة ذات انطباع حضاري على حد قوله.

فيما يقول ناصر فالح انه لازال يتسوق من الأسواق بالطريقة الكلاسيكية ومعه الكثير من الفقراء لا يتسوقون الا من الأسواق الشعبية بسبب ارتفاع الأسعار في المولات بالمقارنة مع الأسعار في الأسواق الأخرى.

اما المستهلك علي محسن يقول:ظاهرة جديدة في بلدنا وهي امر طبيعي لان البلد يجب ان يتطور، فالحياة في تطور بما فيها طرق التسوق الى جانب كونها مشاريع تجارية مربحة ومفيدة كما نسمع ونرى، مبيناً انها تضيف رونقاً جميلاً على المناطق التي تبنى فيها، وتمثل أماكن للمتعة والتبضع وقضاء الأوقات والرفاهية.

فيما يقول المستهلك جمال مالك: انا كرب أسرة ضد وجود هكذا مجمعات للتسوق أساساً لانها وجدت على غرار ما موجود في الدول المجاورة لاسيما الخليجية منها دون الأخذ بنظر الاعتبار ظروف المجتمع والسوق المحليين.

ويضيف مالك: المولات تسبب زيادة غير مبررة في الاستهلاك ناهيك عن أسعارها المرتفعة وكونها تعزز الفروق الطبقية، وتفتح أبواب التمايز بين الناس، حيث نرى ان النساء بشكل خاص يتجهن للتسوق لغرض التفاخر.

ويتابع مالك: بالنسبة لي فأنا متمسك بأسلوبي في التسوق من دون المولات فلي طقسي الخاص بالتسوق، فإذا أردت شراء الملابس اذهب الى السوق العربي وإذا أردت شراء أدوات احتياطية الى "السنك"، وهكذا.

فيما يقول المستهلك علي مرتضى: أتمنى أن تكون المولات سبيلاً لقيام الدولة بمتابعة السلع الموجودة في السوق من حيث الجودة والصلاحية ومدى مطابقتها للمقاييس التي قد يصعب مراقبتها من خلال الأسواق الشعبية وتلك المنتشرة بشكل عشوائي وغير علمي، ما يعقد عملية متابعتها الأمر الذي ينعكس سلباً على امن المستهلك.

ويضيف مرتضى: كما على الدولة متابعة الأسعار الموجودة في الأسواق وضبطها والحد من فوضى الأسواق في تعاملاتها.

بينما تقول المستهلكة منال علي: إن المولات نوع من الترف الزائف البعيد عن أسس اقتصادية حقيقية لان البلد لا يحتاج الى مشاريع استهلاكية بقدر ما يحتاج الى بنى ارتكازية تستغل الثروة الوطنية بشكل حقيقي بعيد من الاستثمار الكمالي الذي يرهل البنية الاقتصادية.

وتضيف علي: ينبغي ان يكون للحكومة برنامجها الاقتصادي الذي يراعي الحاجات الاقتصادية والقطاعات المهمة لكي تدفع المستثمرين باتجاهها وتدعمهم في تنفيذها.

وتتابع علي: لا يعقل ان يستمر الاقتصاد بهذه الفوضى في مرحلة يراد بها ان تكون مرحلة تنمية وتخطيط ودقة.

مستثمرون

المستثمرون كانوا مدافعين عن المولات وجدواها الاقتصادية والتي أصبحت المشروع الأول للكثير منهم، ممن بدوا متحمسين لتطبيق فكرة مركز التسوق الذي يوجد فيه كل شيء.

فذهب المستثمر احمد فخري الى ان إنشاء المراكز التجارية من شأنها توفير فرص عمل كثيرة، الأمر الذي يسهم في حل مشكلة البطالة، إضافة الى توفير بيئة أمنية تجعل التسوق أكثر متعة في ظل استمرار استهداف الأسواق المحلية.

وبين فخري: ان المولات تشهد إقبالاً كبيرا لما توفره من وقت وجهد للمتبضعين الذين يرومون شراء احتياجاتهم المتنوعة.

وفيما يعد ذلك مؤشرا على نمو اقتصادي في السوق العراقية بعد سنوات من الركود، فانه في الوقت نفسه يؤشر تغييرا بعادات العراقيين في التسوق.

أصحاب المولات اتفقوا مع اياد المطلبي صاحب مول (الخير للتسوق) الذي أكد إن المراكز التجارية او المولات توفر المئات من فرص العمل، إضافة الى توفير بيئة أمنية تجعل التسوق أكثر متعه في ظل استمراره استهداف الأسواق المحلية.

وقال المطلبي: ان ازدياد عدد المولات من شأنه ان يخلق حالة تنافسية بين المستثمرين تنعكس بالإيجاب على المستثمر من حيث السعر والجودة.

من جانبه قال المستثمر ماجد صبيح: ان عدم مجاراة المولات الموجودة في بغداد لتلك الموجودة في أوروبا او دول الخليج العربي او حتى كردستان العراق من حيث الشمولية بسبب عدم وجود جهات ممولة للمشاريع، لاننا نعلم ان في تلك الأماكن توجد مصارف تمنح قروض للمستثمرين لذلك نرى ان تلك المولات تشتمل على العديد من السلع التي تشبع مختلف الحاجات بما فيها وجود أجنحة لبيع السيارات وأجنحة ترفيهية.

وأضاف صبيح: نطالب الحكومة العراقية بإيجاد آليات لدعم هذه الاستثمار الذي يعول عليه للنهوض بالعملية التنموية.

وتابع صبيح: ان المسؤولين أنفسهم يذكرون في تصريحاتهم ان تفعيل الاستثمار كفيل بمعالجة ازمة البطالة وتحريك الاقتصاد الوطني لكن كلامهم كثيراً ما لا يخرج الى حيز التنفيذ.

خبراء

قال مستشار مركز أبحاث السوق وحماية المستهلك الدكتور ستار البياتي: ان المولات كنموذج لأسواق متكاملة كان العراق سباقاً بها منذ سبعينات القرن الماضي من خلال الأسواق المركزية لكن كانت تابعة للدولة وكانت تحقق الأهداف العامة للتسوق.

وأضاف البياتي: بعد التغيرات الاقتصادية في البلد او الميل العام في بعض البلدان الى استثمار القطاع الخاص برزت فكرة المجمعات او المولات لكن هذا يتطلب رأس مال عال ويتطلب بنى تحتية مهمة واستقرار.

وبشأن تقدم كردستان العراق في هذه التجربة نسبة الى باقي المناطق قال البياتي: من الطبيعي ان تكون في كردستان العراق والخليج العربي بأحجام كبيرة بسبب الأمان، إضافة الى الوعي الاستهلاكي ورغبة الجمهور ان يجد تنوعاً في العرض فمن الضرورة الان في بغداد.

وأوضح البياتي: ان الموضوع جاء بخطوات بسيطة وبشيء من الحذر بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية، فضلاً عن نقص الخدمة العامة فبعض المولات جاءت من بعض التجار بهدف الربح فقط لهذا نحتاج لرفع الوعي وتنظيم وضمان حقوق المستهلكين.

فيما قالت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة إكرام عبد العزيز: ينبغي ان يتجه الاستثمار لمعالجة النقص في المعروض السلعي والخدمي من خلال مشاريع إنتاجية ذات عائد ومخرجات.

وأضافت عبد العزيز: بالرغم من كونها مظهراً حضارياً فهي لا تمثل إضافة اقتصادية لانها تنمية ديكورية بعيدة عن الدعوات نحو الاستثمار الهادف لتفعيل النفط الدائم المتمثل في الصناعة والزراعة، وشاهدنا في ذلك ان "مكدونلد" لم تضف شيئاً في هذه الأمور ينبغي ان تترك لحين استقرار الاقتصاد وبعد تلبية الأولويات للمواطن وتعدد مصادر الدخل حينها يمكن ان نشهد هذه المظاهر الحضارية.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور ستار البياتي: كان طموحنا في الدعوة الى الاستثمار بأن يتم في مشاريع اقتصادية حقيقية كأن تكون في قطاع الزراعة والصناعة والسياحة لكن ما يحصل هو اتجاه الاستثمار نحو الاستهلاك.

وأضاف البياتي: لا يخفى ان نموذج المول يمثل تنوع السلع والأغراض ويشتمل على الحاجات الاستهلاكية، بحيث ان المستهلك يدخل مكاناً واحداً ويحصل على ما يريد وهي أسوة بدول أخرى لكن كان أملنا ان يأخذ الاستثمار في مجالات حقيقية، لكن على ما يبدو ان الاستثمار في هذه المشاريع هو للربح السريع.

وتابع البياتي: مولاتنا لا تزال اصغر واقل اتساعاً وشمولاً من تلك الموجودة في كردستان العراق او الدول المجاورة ففي قطر على سبيل المثال يوجد في إحدى المولات ساحة للتزلج فالمولات في الدول الإقليمية والعالمية هي للترفيه الى جانب الاستهلاك.

وأشار البياتي: في العراق سبقنا الكثير من الدول في هذا المجال في قضية الأسواق المركزية، فكان يلبي حاجة العائلة العراقية، وكذلك كان يختصر الجهد والوقت علاوة على ان الأسعار كان مستوردة من مناشئ تلبي دور المستهلك والعائلة العراقية.

اورزدي باك وذاكرة التسوق الشامل

في أربعينيات القرن العشرين افتتح التاجر العراقي الأرمني اورزدي باك سلسلة أسواق كبيرة على الطراز الفرنسي في منطقة حافظ القاضي وسط شارع الرشيد لم يعرف لها مثيل في ذلك الوقت، وكانت تلك الأسواق شبيهة بما يعرف اليوم بـ(المول التجاري)، إذ شغلت جميع طبقات البناية التي يملكها هذا التاجر في عمارته الشهيرة التي أطلق عليها اسمه (أسواق اورزدي باك).

وكانت تلك الأسواق الشهيرة مقراً رئيسا للتبضع ليس من قبل أهالي بغداد فحسب، بل من جميع التجار في المحافظات، فكانت تمثل شورجة عصرها يقصدها الناس من مختلف المناطق والمدن للتبضع.

احتلت أسواق الاورزدي باك مكانة كبيرة بين التجار واكتسبت شهرة واسعة بين الناس لأكثر من ٢٥ عاماً، وذاع صيتها في بغداد وبقية المحافظات حتى باتت من اشهر الأسواق في البلاد.

وفي سبعينيات القرن الماضي تم تأميم أسواق اورزدي باك وجعلها ملكا للحكومة، وتم افتتاح فروع لها في المنصور والكرادة والبلديات والعدل والشعب، تلاها افتتاح فروع أخرى في جميع المحافظات العراقية، جرى بعدها تغيير اسمها من اورزدي باك الى (الأسواق المركزية) التي تدار من قبل الشركة العامة للأسواق المركزية التابعة الى وزارة التجارة العراقية.

واتسمت الأسواق المركزية حينذاك ببيعها مختلف احتياجات العائلة العراقية التي يتم استيرادها من مناشئ عالمية وبأسعار مدعومة لموظفي الدولة الذين يتبضعون من تلك الأسواق بواسطة دفتر الأسواق، وهو الوثيقة التي تسمح لحاملها بالتسوق منها، وسمح في ذلك الوقت لباعة المفرق بالإفادة من مراكز البيع في تلك الأسواق.

وكانت تلك الأسواق تستورد السلع من مناشئ مختلفة، وهي تشابه بعض مولات اليوم في هذه النقطة، لكنها تختلف عنها من حيث الشمولية، فسلسلة الأسواق المركزية كانت أكثر شمولية في البضائع من مولات اليوم، حيث انها تحوي سلعاً مختلفة، استهلاكية وإنتاجية ومعمرة تباع بأسعار مدعومة لموظفي الدولة وباعة المفرق من الرجال والنساء.

ونشطت حينها ظاهرة الدلالات في العراق في عقد الثمانينيات، وهن مجموعات النساء اللواتي يقمن بالتبضع من الأسواق المركزية وبيعها خارج السوق بأسعار مرتفعة لزبائن لا يملكون دفتر الأسواق، ولا يسمح لها بالتبضع منها.

وكان بعض تلك الأسواق متخصصاً في بضائع محددة مثل الأدوات المنزلية والكهربائية وغيرها، اما البعض الآخر فكان متنوعاً في سلعه، وتطورت فكرة إنشاء الأسواق المركزية لتشمل جميع مناطق بغداد، بل انها تحولت الى علامات دالة لسكان الأحياء البغدادية وباقي المدن الأخرى، واليوم يبقى السؤال هل ستفيد تجربة الأمس للاورزدي باك لتطوير مشاريع المولات هذه الأيام؟

الاقتصادي | العدد (2063) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) اذار 2011

مسودة قانون رواتب كبار الموظفين.. شرعنة للفساد.. أم عيش رغيد؟

الخبير الاقتصادي مظهر محمد صالح:

المشكلة ليست في الراتب الاسمي بل في امتيازات المسؤولين

حاورته : صابرين علي

شكلت مسودة قانون رواتب كبار موظفي الدولة علامة فارقة في مشهد الامتيازات التي ينعم بها المسؤولون في وقت يرزح أكثر من ثلث نفوس العراق تحت مستوى خط الفقر.
(المدى الاقتصادي) فككت جدلية رواتب كبار الموظفين مقارنة مع صغارهم وعلاقتها في منظومة الفساد المتأصلة في جسد الوظيفة الحكومية، من خلال حوار مفتوح مع الخبير الاقتصادي الدكتور مظهر محمد صالح. فتح نوافذ أخرى لحوارات مقبلة سعياً لوضع الحقائق الملموسة أمام المتلقي.

قانون رواتب كبار الموظفين لا زال الفرق شاسعاً في الراتب بين كبار الموظفين وصغارهم، كيف تنظرون لها من وجهة نظر اقتصادية؟

– ان الراتب بحد ذاته ليس هو المشكلة، لقد تولدت تكاليف للمنصب تفوق الراتب إضعاف مضاعفة في بلد يفتقر للأمن، وفي ظرف من الظروف أصبحت كلفة الحمايات والأمكنة الخاصة والعزلة والأنزواء باهظة وعالية ولا تعد ولا تحصى، ونحن في تقديرنا الكلفة هنا تكمن ليس في الراتب النسبي وهذا لا يشكل الا نسبة بسيطة، وبالتالي يجب ان يكون في إعادة هندسة وقيمة كلفة المسؤول خلال مكملات الكلفة التي هي ليست الراتب الأساس ونصرف بقية الأشياء المرتبطة به منطوقة التكاليف للمسؤول تدرس كاملة ولا تدرس مجزئة براتب، وان العراق الجديد ولد امتيازات للمسؤولين وهذا شيء مذهل فلا توجد هكذا امتيازات، من مواقع وسيارات وحمايات والحاشية والأقرباء والمناطق السكنية الخاصة والى آخره، وان الدولة العراقية تضخمت بشكل دولة مستنزفة وبذلك ليس الراتب مشكلة، وإنما تبعات المسؤولية والمنصب هي المشكلة فيجب ان تعاد هندسة قيمة كلفة المسؤول ليس من الراتب وإنما من التبعات التقديرية لانه أقوى من الراتب بعشرات المرات.

الكثير من المراقبين المتحدثين عن ان هذه المسودة هي تكريس للفساد، ما هو تعليقكم؟

– في حوار مع خبراء في فندق بغداد الدولي ولأنهم أناس فنيون أكدوا على أهمية الراتب الملائم من دون الحديث عن الامتيازات، ولكن يفترض ان يكون الراتب كاف لسد رمق العيش، وان يحفظ معيشته ويحفظ كرامته دون ان يضيق عليه، فالمزايدة في التضييق خطأ في بلد مثل العراق وهناك الكثير من الناس مستعدة في التضحية بالراتب من أجل المنصب وهنا تكمن الخطورة في جدلية الراتب أم المنصب، ويقول البعض أعطوني المنصب بدل الراتب وهذا أخطر بصراحة فيجب أن تكون هناك موازنة بين شغل المنصب والتزامه والراتب المناسب من دون التضييق فيه.

هل إن مسألة الفساد الإداري تتعلق بوضعية الراتب أو في طبع الشخص أو في وضعه أو نزاهته؟

– من خلال شغلنا للوظيفة العامة تبين لنا ان هناك أشخاصاً محرومين من الامتيازات ولا تطالب في أي شيء، وهذا يعتمد على التربية والأصول وانتمائه لبلده و وطنيته، و بالمقابل هناك أشخاص يقدمون ١٪ ويطلب ألف شيء في المقابل، وهناك أشخاص متوازنون يطمحون في تقديم مشروع وفي نفس الوقت يريد أن يحفظ كرامته ومدخولات معيشته وعائلته.

ونحن في تقديرنا الراتب قد يحفز على الفساد في حال قلته أو تضييقه، فيجب أن تكون هناك حالة توازن لا تضييق ولا ترك الأبواب مفتوحة بشكل يؤدي الى الفساد، ونحتاج الى رؤية موضوعية لراتب من يشغل منصب (متخذ القرار) قد يكون مديراً عاماً، وأن يعطى الراتب على قدر عمله ومسؤوليته ويمكنه من العيش كمواطن عادي يعيش بشرف وكرامة.

ان قضية الفساد في العراق لن تأتي بدفعة واحدة، ان الفساد في العراق موروث وبدأ الفساد في الحرب العراقية الإيرانية، منذ ان بدأ البلد يغترب والاغتراب الخارجي ولد فساد و بعدها فترة العقوبات الاقتصادية قامت الدولة بالعمل بالوسائل غير الشرعية مع العالم لتسيير ماكنة الحياة للنظام السابق وجاءت فترة الاحتلال أعطى شرعية أكبر للاجئين داخل البلد، وبالتالي هناك مواجهة بين الأجنبي والوطني وقد ضاع الحق مع الباطل فهذه التراكمات الثلاثة تجمعت بشكل موجه، ثم أصبح هناك استباحة في المال العام ومن يحلله على نفسه، وهناك أشخاص وارثون الفساد أساساً والبعض كان يتسول بسبب الحصار وأستمر على هذه العادة، ويأخذ من زبون ومواطن ويعتبرها هدية، وبالتالي منظومة الفساد ليست وليدة اليوم وأنما من خلال ثلاثة عقود على التوالي في الجهاز الوظيفي.

هل هناك في الدولة العراقية ترهل وظيفي؟ وهل يكمن الترهل في كبار الموظفين أم في صغارهم؟

– ان الترهل بدأ في صغار الموظفين و أصبح موجوداً في الوظائف القيادية وكبار الموظفين والتشريعات بعد عام ٢٠٠٣ خلقت هذا الترهل تحت مظلة الديمقراطية والتشريعات التي تخص الديمقراطية و العراق ليس بحاجة الى انغماس في الديمقراطية و النتائج هي ضعف الأداء الديمقراطي بسبب ديمقراطية هذه المؤسسات التي خلقت وهي راعية للديمقراطية فإذا زاد الشيء عن حده أنقلب ضده.

بضوء الاحتجاجات الأخيرة ما الذي يفترض أن توفره الحكومة تجاه هذه المطالبات؟ وما التوقع المحتمل لهذه المطالب؟

– في بلد فيه البطالة الفعلية نحو ١٨٪ والشباب وهم الشريحة الأكبر بنسبة ٣٠٪ والاستخدام الناقص وهو العمل خارج الاختصاص و يعمل في اعمال أخرى كبيع الصحف والمجلات يصل الى ٢٨٪، فكل أشكال البطالة في العراق تصل بالنتيجة الى ٤٥٪ وهذا موضوع خطر وجسيم، وإزاء هذه الخطورة قلت الرواتب وهذا خط الفقر القاتل وأكثر من ٢٣٪ يعيشون تحت هذا الظرف، اما بالنسبة لنظام البطاقة التموينية يجب تطويره وأن يمس الشريحة الأكبر من المجتمع، ولذلك فأن البطاقة التموينية مطلب شعبي أساسي مادام هناك بطالة يجب ان تكون هناك بطاقة تموينية لأنها صمام الأمان لضمان العيش.

والنقطة الأخرى التي تريد ان تشير اليها هي مشكلة البطالة للخريجين، فأن من غير الخريجين يمكن أن يعملون في مجالات عمل أخرى بينما خريجو الجامعات الذين أنفقت عليهم الدولة من الروضة الى الجامعة.

وان الدولة هي غير حاضنة للتوظيف غير المنتج ولكن في ظروف مثل العراق هناك توظيف مؤقت ويكون كالآتي: ان (٢٨٪-٣٠٪) من البطالة هي الأخطر وفي تقديرنا هناك مشروع يحتاج الى شجاعة من قبل الدولة وهو:

١- هو أن تقوم الدولة بالتعيين بشكل مؤقت لخريجي الكليات والمعاهد الى حد سن ٣٢ سنة وان تحتضنهم بشكل مؤقت تحت برنامج تدريبي لمدة سنة وتمنحهم راتباً لقاء التدريب في مختلف الاختصاصات وحتى العاطلين من المتدربين سيكونون هم عاملين ومتدربين في نفس الوقت (ويستمر لمدة خمس سنوات).

٢- الشراكة بين القطاعين العام و الخاص وهي في الحقيقة غير موجودة وآن الأوان لإنشاء شركات خارقة للسوق هي شركات مساهمة مشتركة بين القطاع العام والخاص، ما هو المانع من إقامة مشروع من مليون دونم لإنتاج الحنطة وهذا المشروع يشغل عاملين مهندسين، محاسبين، وعمال زراعيين ويرتبط به دور للألبان والأعلاف وغيرها من المشاريع.

وإقامة مثل هذا المشروع في خمس محافظات فأنه يوفر الملايين من فرص العمل و على الدولة في هذه المشاريع توفير رأس مال جزئياً وعملاً تحوله الى هذه المشاريع مع صناديق ضمان وفي نفس الوقت ستعود على المواطن بمساهمة في هذه المشاريع بالثقة لانه يثق بالدولة و يعتبره تحت رقابة وهذا ما يزيد من مساهمة القطاع الخاص، وان تعمل في عقلية السوق وأن أفضل المشاريع هي الزراعية، حيث نبدأ بالزراعة وتأتي بعدها الصناعة وبتطوير المشاريع القائمة وهذا يحتاج الى إعادة هيكلة موازنة الدولة بحيث توجه منها لاقتصادية السوق وان لا تكون فرص عمل ضمن الخطط التشغيلية ومثل هذا الموضوع يكون نموذجاً لبقية المشاريع للإسكان والتعمير وتركيزنا على جانب الزراعة يراد منه على الأقل سد الحاجة وهي تعبير الحياة في العراق وبالتالي سياسة تشغيل الشباب ضمن قطاعات الدوائر لأغراض التدريب، وإعادة زجهم في المؤسسات الإنتاجية المقبلة، ويصبح الترهل ما لم تكن برامج مشاريع فارقة للسوق ومساهمة بين القطاع العام والخاص.

ما مدى مساهمة الاستثمار للقطاع الخاص في امتصاص البطالة؟

– القطاع الخاص المنتج اعتمد على الدولة، ودعني اذكر في سنة ١٩٣٠ أنشأ مصرف زراعي صناعي وظيفته أعطاء قروض للزراعة والصناعة، فالقطاع الخاص لا يعمل بقروض تجارية وإنما يعمل بقروض ميسرة و يعطي قرض طويل الأجل وفائدة قليلة، والدولة هي المالك الأكبر وهو الذي يعطي الى المالك الأصغر في دولة تعاونية في هذا الشكل وهكذا تنظم الشراكة بين السوق والدولة، فمن يرعى من؟ هذه هي النقطة المهمة فنحن في تقديرنا الدولة تعيد هيكلة الموازنة من أجل بناء سوق مخصص.

كيف يمكن توجيه قطاع النفط في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط وفي ظل الزيادة في الطلب، والارتفاع غير المسبوق لاسعار النفط؟

– سياسة العراق النفطية هي سياسة ناجحة بغض النظر عن كل ما قيل واختلافات وجهات النظر ونأمل أن تكون نتائجها ناجحة ان الهدف الأساس هو ليس ان يكون العراق مثله مثل بقية الدول النفطية، أن البرنامج النفطي يجب أن يكون له أهمية في برامج التنمية والاستثمار في العراق فعندما يكون هناك استثمار يكون هناك تنويع في الإنتاج.

كيف يمكن الربط بين مطالب الشعب والمصادر النفطية؟

– أن أغلب الناس الذين خرجوا في التظاهرات هم من العاطلين عن العمل مع خدمات متردية و الذي لم يقدر ان يجد فرصة عمل لا يمكنه ان يقدم خدمات فهذا تحصيل حاصل، فعندما تبدأ في برنامج صحيح في التشغيل سوف يبدأ بتقديم خدمات و أن هذه الدوائر بحاجة الى قيادات إدارية و ان تستبعد فكرة الفساد لأن وجود مثل هذه الأفكار سوف يقودنا الى العيش في مهم الاتهامات.

هل في تقارير هيئة النزاهة تهويل للفساد؟

– أن أي مسؤول أداري نزيه يخاف من مشكلة الاتهام، فاليوم يجب خلق بؤر من التطهير في المؤسسات يوجد قادة إداريين نزيهين ولهم القدرة على اتخاذ قرار و أنا أشبه العراق ببرميل الماء الصافي الذي أمتزج به نقطة من الحبر فيصبح البرميل أشبه بالملوث وفي الحقيقة أن الماء صافي، ومن هذا لا ننكر أن هناك تلوثاً وفساداً ولكن هذا لا يمنع من البحث عن النخب الوطنية والطيبة، فإنا أعيش في دائرة أميز بين الموظفين النزيهين وبالمقابل أجد هنا العشرات من الموظفين الذين يمكن الاعتماد عليهم في النزاهة والمخافة من الله والمال العام و لديه حب للوطن والدفاع عن العمل، وهنا مهمة الوزارات البحث عن قادة أداريين الذين ينهضون بالبلاد ويتميزون بالنزاهة والريادة والقوة وقدرة على اتخاذ القرار، وعلى قدر ما موجود من فساد يوجد جبن إداري والتردد في اتخاذ قرارات والتخوف من المسؤولية واللجوء الى أخذ راتب كبير بالمقابل عدم تقديم شيء، وهذا يعتمد على الشخص في إثبات نفسه من خلال ما يعمل بشكل صحيح فيجب الوثوق بالأشخاص الذين يعملون ثم ندقق عمله.

الاقتصادي | العدد (2063) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) اذار 2011

الاقتصادي | العدد (2063)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) اذار 2011

من أجل إدارة أفضل لتنفيذ عقود النفط

حمزة الجواهري*

ثانياً:
آليات السيطرة على عقود النفط

ينبغي الإشارة هنا إلى أن الشروط التي تحدثنا عنها في الحلقة السابقة، تعتبر هي الدليل الذي ينبغي التمسك به من قبل المسؤولين على مختلف مستوياتهم وأن لا يتنازلوا عن أي شرط عقدي مهما كان بسيطا حسب رأيهم، فليس هناك أمر قليل الأهمية وآخر يمكن إهماله ولو حتى كان الإهمال إلى حين. لقد صممت العقود بشكل يمنح العراق سيطرة كاملة على عملية التنفيذ وفي كل مراحل العقد، وهذا ما لم يكن معروفا في عقود المشاركة بالإنتاج التي كانت سائدة قبل هذا النموذج الاقتصادي الجديد والذي سمي بعقود الخدمة طويلة الأمد.

إن الآليات التي وفرها العقد للسيطرة على الأداء بالكامل مقننة بوجود عدة أدوار عراقية لضبط الأداء وتنفيذ بنود العقد بحذافيرها، هذه الأدوار سنأتي عليها بإيجاز شديد لأنها بحاجة إلى تظافر جميع الجهود والأفكار لتكون أدوات فاعة لتنفيذ سليم ومبدع كما فعلنا عندما وضعنا عقودنا الجديدة وأعتبرها العالم على أنها ثورة في الصناعة النفطية.

الشريك العراقي

لقد نصت العقود على أن تكون للعراق حصة٢٥٪ من الشركة العاملة التي تطور الحقل وهي صاحبة الترخيص، على أن لا يتحمل العراق تكاليف التطوير، بل تتولى الشركات العاملة تمويل المشاريع التطويرية بالكامل لوحدها، لكن وجود هذه الحصة للعراق يضمن وجود عراقيين ضمن مجالس إدارة هذه الشركات ويشاركون بإتخاذ القرارات الكبرى وإن كان العراق لا يساهم بتوفير المال.

لكن مع الأسف الشديد أن الوزارة مازالت في طور بلورة الأفكار لشكل الدور الذي يجب أن يقوم به"الشريك العراقي"، وحتى هذه الأفكار لم تثمر عن وصف لهذه الوظيفة أو الدور لحد الآن، في حين كان يجب أن يكون هذا"الشريك الحكومي"حاضرا قبل أن تأتي الشركات للعراق وأن يكون فاعلا في مجالس إدارات الشركات العاملة على تطوير الحقول من أول اجتماع لهذه المجالس.

إن ضمان وجود هذا الدور يعتبر ذا أهمية كبرى بالنسبة للعراق، حيث من خلاله يقدم العراق رؤيته بما يلزم بخصوص عمليات التطوير، وأن يحث الشركة بإتجاه الإلتزام بشروط العقد الموقع مع العراق. فالشركات العاملة ربما تتلكأ بتنفيذ شرط ما، أو تحاول الإلتفاف عليه بطريقة أو بإخرى، لكن وجود الشريك العراقي هو الذي يحدد الفهم العراقي لذلك الشرط، وهو الذي يعرف أهميته بالنسبة للبلد، وهو الذي يدعو للإسراع بتطبيقه تطبيقا إبداعيا بحيث يحقق الغرض المرجو منه، أي إن المطلوب من الشريك العراقي أن يكون بمثابة خط الدفاع الأول عن مصالح العراق قبل أن يأتي دور الجهات الأخرى كالوزارة أو شركات الوزارة، وهو أيضا الذي يدعو الشركات إلى إختيار الأساليب الأفضل لتطبيق البنود بالنسبة للعراق أو المنطقة التي منح الترخيص بها، وهو الذي يتابع مسألة التنفيذ خطوة بخطوة.

الشريك العراقي يجب أن ينسق عمله مع الوزارة والشركة العاملة صاحبة الترخيص، لكن مازال هناك لبس كبير بشكل الدور الذي يقوم به"الشريك العراقي"وكيف يعمل، وهذا ما يجب أن يتم السيطرة عليه من قبل الوزارة من خلال تشكيل هيئة تنسيقية باستطاعتها توجيه عمل الشريك العراقي في الشركة التي يعمل معها، حيث أن هذه الهيئة التنسيقية هي التي ستكون مسؤولة عن توجيه ممثلو الوزارة الذين يقومون بهذا الدور وضبط أدائهم في جميع الشركات العاملة، حيث بهذه الطريقة سيكون أداء هذه المجموعة بوحي من الوزارة وسيحمل صفة العمومية، لا أن يكون الشريك الحكومي في شركة ما مجرد ظاهرة صوتية، أو أن يكون الآخر معرقلا لعمل الشركة العاملة التي يعمل معها ويطلب منها ما هو غير ملزم قانونيا، وربما يكون فاسدا فيتسلم الرشوة ويستكين في مكتبه.

الشريك العراقي يجب أن يكون على معرفة واسعة بمفردات أعمال التطوير والإنتاج، وأن يكون فقيهاً بتفسير بنود العقد المبرم مع الشركة التي يعمل معها كممثل أساسي لمالكي الثروة النفطية، وإذا كان الشريك الحكومي بحاجة إلى معرفة الجديد في التكنولوجيا، فعلى شركته أو الوزارة أن توفر له دورات تدريبية للإطلاع على ما هو جديد، وهكذا.

لكن على حد علمي المتواضع لا توجد لحد الآن ترجمة عربية رصينة للعقود. وهنا يأتي السؤال، كيف يؤدي هؤلاء واجبهم وهم لا يعرفون مضامين العقود؟ ربما يكون الاعتماد على النسخ الانجليزية، وهذا ممكن، ولكن هل فعلا لدينا من هو ضليع بهذه اللغة وفقيها بصيغ العقود القانونية؟ أنا أشك في ذلك.

فالوزارة إذا مسؤولة عن وضع ضوابط عمل الشريك الحكومي، ومستواه التقني والعلمي، وهي التي تقدم له الدعم الازم لأداء واجبه، وتقدم النصيحة، وهي التي تكون في نهاية الأمر مسؤولة عن مستوى أدائه وأداء الشركة العاملة التي يعمل معها ممثلا لمصالح العراق كونه يحمل ربع ملكية الشركة العاملة، وهو المالك للنفط المنتج.

لجنة العمليات الحقليةFOD ولجنة الإدارة المشتركةJMC

هذه اللجان نص عليها العقد، يتألف أعضاؤها من عدد متساو من الشركة العاملة صاحبة الترخيص، بضمنها"الشريك العراقي"وشركة الوزارة التي تملك الحقل، أي الشركة التي يقع الحقل ضمن نطاق عملها، وربما يكون هناك ممثل عن الوزارة ككيان مستقل، وهذا يعني أن هذه اللجان سيكون للعراق فيها حصة أكبر من الشركة صاحبة الترخيص، لأن العراق يملك حصة الربع بالشركة العاملة صاحبة الترخيص، لذا فإذا كان عدد أعضاء اللجنة ثمانية فإن عدد العراقيين فيهم سيكون خمسة.

لجنة العمليات الحقلية هي التي تقود العمليات الحقلية للتطوير والإنتاج ضمن هيكل الشركة العاملة، لكن صلاحياتها بالمصادقة على العقود سواء كانت خدمية أو تجهيز أو بناء فإنها محدودة بـ٢٥ مليون دولار، فإذا زاد العقد على ذلك، هناك لجنة أعلى منها وهي لجنة الإدارة المشتركة JMC وتكون صلاحياتها أيضا محدودة بالمصادقة على العقود، فلها حق المصادقة على العقود التي لا تزيد على٥٠ مليون دولار فقط، أما ما يزيد على ذلك فإن صلاحية الموافقة عليه تكون حصريا لشركة الوزارة صاحبة الحقل أو الوزارة لما يزيد عن هذه الأرقام كثيرا.

تعتبر لجنة العمليات الحقلية تنفيذية أما اللجنة المشتركة تكون أقرب إلى مجلس إدارة ثان، لكن بالتأكيد هاتين اللجنتين يكملان بعضهما البعض، وهذا يعني أن للوزارة والشركات التابعة لها دورا كبيرا بصناعة القرار في الشركات العاملة ودورا واسعا بالتنفيذ، لكن مازل التنسيق بين الوزارة والشركات العاملة بحاجة إلى مزيد من التنظيم بالرغم من وجود هذه اللجان إضافة إلى"الشريك العراقي"الذي يجب أن يكون متواجدا طول الوقت في الشركة العاملة كتواجد أعضاء لجنة العمليات الحقلية.

من خلال المتابعة استطعت أن أتلمس أن هناك ضعفا واضحا لدى أعضاء هذه اللجان من العراقيين، فهم من الموظفين القدامى وبعضهم أمضوا حياتهم العملية في الحقول، ولكن مع الأسف بعيدون جدا عن هذا النمط من العلاقات الإنتاجية في الصناعة النفطية، هذا فضلا عن الضعف في المستوى التقني لبعضهم، كونهم عزلوا عن العالم عقودا من الزمن، لذا كان ينبغي الإهتمام بهم ورفع مستواهم بما يكفي للجلوس بمواجهة مع موظفين عالميين على درجة عالية من الكفاءة والتطور والدهاء. هذا الخلل كان يجب تحاشيه قبل أن تناط بهم مهمة خطيرة كهذه.

هذا ليس تقليلا من شأن هؤلاء الموظفين الكبار، فهم لم يحصلوا على الفرص خلال النظام السابق أو قبل منح التراخيص للشركات، فكأننا نطلب منهم أن يكونوا على درجة عالية من المهنية والمعرفة بالفطرة، لأن الوزارة لم توفر لهم الفرص الحقيقية لرفع مستواهم بما يكفي للقيام بهذه المهمة الخطيرة، أو أنها تطلب منهم أن يتعلموا من خلال عملهم، وهذا خطأ آخر بحد ذاته، لأن من الناحية الواقعية، إن الفترة الأولى للتطوير هي الفترة التي يتم خلالها صرف أكثر من٦٠٪ من الكلف الإجمالية للتطوير التي قد تصل إلى مئتي مليار دولار بالإجمال، أي إن العراقي الذي يعمل ضمن هذه المجموعات، قبل أن يتعلم ويكون فاعلا بالقدر المطلوب، تكون الفترة الأولى قد انتهت، وتكون الشركات العاملة قد صرفت الجزء الأكبر من الأموال المخصصة للتطوير التي سيذهب قدرا كبيرا منها إلى جيوب الفاسدين والمفسدين، وهي أموال قد تصل قيمتها إلى ما يقرب من مئة مليار دولار، وربما أكثر، وهذا يعني أيضا أن هناك أموال طائلة تصرف حاليا من دون رقابة حقيقية، وربما هناك ما هو أسوأ.

ثالثاً:
آليات السيطرة على عقود النفط – تكملة لما نشر في الحلقة السابقة

دور الوزارة وشركاتها:

من خلال ما تقدم نستطيع أن نتلمس أدواراً كبيرة ينبغي أن تقوم بها الوزارة والشركات التابعة لها بإدارة عمليات التطوير ومتابعتها وعمليات الإنتاج وضمان تنفيذ سليم لما تضمنته العقود وفي الوقت المناسب لتنفيذ أي بند، فهذه الجهات يجب أن تشكل لجان عليا تنسيقية بين الأطراف العراقية العاملة مع الشركات الأجنبية وتوجيهها الوجهة الصحيحة وفق رؤيا قانونية محضة بما يخدم البلد من حيث الأساس، كما ويجب أن يساند هذه اللجان بيوت خبرة مستقلة عالمية وتكنوقراط عراقي متمرس بعمليات التطوير في جميع الاختصاصات التي تحتاجها عمليات التطوير، وتكون أيضا مدعومة بخبراء اقتصاديين وقانونيين وإداريين.

الوزارة والشركات التابعة لها هي التي تنتقي وتنسب الموظفين المناسبين والكفوئين لتولي المهام التي حددها العقد، وأن تضمن أداءا موحدا وفاعلا لهؤلاء الموظفين، وأن تقوم بإبدال ذوي الأداء الضعيف، وأن تحرص على رفع مستواهم التقني بما يكفي لأداء هذه المهمات الخطيرة.

على الوزارة أن تحرص على إدخال قيم عمل وأنظمة عمل متطورة وتدريب العاملين العراقيين عليها، وذلك من خلال متابعة ميدانية لأن غالبا ما تتلكأ الشركات بتطبيق تلك الأنظمة خصوصا في الفترات الأولى حين يصرف الجزء الأكبر من أموال التطوير.

على الوزارة أن تعمل على توحيد أنظمة العمل المختلفة التي تعمل بها الشركات العاملة حيثما وجدت ضرورة لذلك، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يجب أن يكون نظام إدارة الصحة والسلامة والبيئة، وكذا نظام إدارة النوعية، موحداً بين جميع الشركات العاملة مهما كانت أنظمة هذه الشركات متطورة وتفي بالغرض، لأن أنظمة الرقابة لا تستطيع السيطرة على شركات ذات أنظمة عمل مختلفة.

من غير المعقول أن تجري عمليات التطوير في حقول تملكها شركات وطنية وأن لا يكون لها دور مباشر بالرقابة والمتابعة، لكن الذي يحصل هو أن الموظفين الذين تم تنسيبهم لتلك الشركات العاملة فقط يستطيعون القيام بالمتابعة، وليس هناك متابعة ميدانية وفي جميع مرافق الشركة، فإنهم يكتفون بحضور الاجتماعات فقط.

من الواضح أن هناك دورا للوزارة أوسع مما تقوم به حاليا وما نقترحه بمتابعة عمل الشركات على أرض الواقع، حيث يجب أن تكون هناك متابعة ميدانية بعيون متخصصة خبيرة لكل ما يجري هناك يرافقهم موظفون كبار، والقيام بتدقيق عقود الخدمة قصير الأجل أو عقود التجهيز صغيرها وكبيرها، وأن تحتكم إلى معايير عالمية، أو على الأقل أن تعتمد اسلوب المقارنة بما يجري في دول الجوار الإقليمي وخصوصا دول الخليج، وتقارن أسعار الخدمات والتجهيزات وأسعار البناء أيضا مع مثيلاتها في هذه الدول قبل توقيع أي عقد كان، وأن تتابع التنفيذ بشكل يضمن السلامة والنوعية والنزاهة.

دور بيوت الخبرة العالمية بإدارة العقود:

كما فعلت الوزارة عندما كتبت التراخيص أن استدعت شركات عالمية ذات خبرة واسعة بصياغة العقود، أن تفعل الشيء نفسه عند التنفيذ، وذلك لخلو أروقة الوزارة ومؤسساتها من الكفاءات القيادية تقريبا لتأدية كامل الأدوار التي يتحتم القيام بها، لأن مهما بلغت كلف الإستشارة فإنها ستكون بلا أدنى شك مبالغ لا تذكر أمام الهدر الذي نراه هذه الأيام للأموال الطائلة.

لكن للأسف الشديد لا نجد أيا من هذه البيوت ذات الخبرة الواسعة يساهم بالحفاظ على أموال العراق من الهدر، وأن تساهم بتعليم العراقيين كيفية إجبار الشركات على التنفيذ المبدع والنزيه لشروط العقد.

دور العاملين في الشركات العاملة:

في الواقع إن أي عراقي يعمل في الشركات الأجنبية العاملة له مصلحة كبيرة بتحقيق جميع أهداف العقود، لذا من الضروري تثقيف جميع هؤلاء مضامين العقود وما يجب مراقبته، كما ويمكن لهذه المجاميع من العاملين أن تعمل بعيون مفتوحة لمراقبة أي خلل، أو فساد، وما إلى ذلك، لكن مع الأسف الشديد إن الوزارة لم تقدم لهؤلاء ترجمة للعقد لحد الآن كما أسلفنا، كما وحجبت البروتوكولات حتى عن الموظفين الكبار، حيث ان البروتوكولات تعتبر الجزء المكمل للعقود والذي يتضمن كل ما يحتاجه المراقب للقيام بعمل متكامل.

نحن بذلك لا نشجع على القيام بدور المخبر السري، لكن بدور صاحب المصلحة، لأن أياً من هؤلاء يملك حصة بهذه الثروة التي يملكها وله الحق بمراقبة ملكيته.

دور منظمة الشفافية للصناعة الاستخراجية:

يبدو وكأن هذه المنظمة لم يعد لها وجود بعد أن تم تأسيسها، بكل أسف أقول ذلك، لأنها يجب أن تقوم بدور فعال بمراقبة الأداء في الصناعة الاستخراجية وأن لا تكتفي بدور قراءة تقرير الوزارة عن مبيعات النفط الخام للخارج فقط، فهناك مساحات أخرى واسعة يجب أن تغطيها المراقبة من قبل هذه المنظمة التي تمثل عين الشعب على صناعته الاستخراجية، فهناك النفط الخام الذي يجهز لمصافي النفط ولم يجري قياس كمياته، والنفط الذي يتم سرقته وتهريبه أو بيعه محليا أو إلى دول الجوار، حيث لا يوجد أي تقدير لهذه الكميات على حد علمي المتواضع. لكن هناك ما هو أهم، ألا وهو كلف التطوير للحقول، فهذا الموضوع بالذات يكتسب أهمية بالغة في هذه المرحلة بالذات، لأن كلف التطوير التي تصرف في البداية، وكما أسلفنا، تعتبر الجزء الأعظم من الكلف الإجمالية خلال مدة العقد التي تمتد لمدة٢٥ عام، فالكلف الحالية قد تصل إلى ضعفي الكلف الحقيقية، مقارنة مع مثيلاتها من الكلف في دول الخليج العربي، فلو كان مجموع كلف التطوير للعقود مجتمعة تصل إلى مئتي مليار دولار، فإن حجم الهدر لا يقل عن نصف تلك الأموال في أقل تقدير، وهذا الرقم يكفي لإعادة بناء نصف العراق من جديد، وتوظيف جميع العاطلين عن العمل، وتسديد ما تبقى من ديون العراق.

فإذا لم تكن منظمة الشفافية للصناعة الاستخراجية هي التي تراقب الشركات العاملة والوزارة والمؤسسات التابعة لها وتقترح إجراءات تصحيحية، فمن الذي يقوم بهذا الدور؟

كما وأعتقد جازما أن ليس باستطاعة أي مسؤول محاصصاتي أن يقوم بهذه المهمة مهما بلغ عدد مستشاريه أو عدد السيارات المصفحة التي تقوم بحمايته.

دور التكنوقراط العراقي:

لقد صدر عدد ليس بقليل من الدراسات والتحليلات حول هذه العقود لكن للأسف الشديد جلها كانت باللغة الانجليزية، نعم إنها غاية بالأهمية ولكنها بعيدة عن صانع القرار العراقي من ناحية، حقيقة ليس هنا بيت القصيد ولكنه استطراد لابد منه، حيث أن هذه الكتابات كانت بعيدة تماما عن واقع التنفيذ وإن كان، التنفيذ، في بداياته الأولى.

فقد كانت معظم الكتابات عبارة عن مراجعة او نقد لمضامين العقود، هذا جيد ومهم، لكن الأهم هو الأخذ بيد العاملين في النفط من العراقيين، لأن ما تضمنته العقود من شروط، تلك التي وصفت بالقاسية، سوف لن تلتزم بها الشركات وتنفذها بالكامل ما لم يكون للعراقي من دور في هذا المجال، لكي يستطيع أن يتلمس مكامن الخطأ أو التلكؤ، فالعراقي هنا: هو ذلك العراقي الذي يحمل مسؤولية الشريك الحكومي ضمن هيكيلة الشركة الأجنبية، أو ذلك العراقي الذي يعمل كموظف في الشركات الأجنبية، أو العراقي الذي بقي يعمل ضمن الوزارة أو مؤسساتها، أو العراقي الذي يعمل في الشركات الخدمية الخاصة أو القطاع المختلط، وحتى المستقلين ومنظمات المجتمع المدني التي يهمها شفافية القطاع النفطي، كل هؤلاء يجب تمكينهم بثقافة نفطية واسعة لكي يؤدوا أدوارهم بشكل سليم ويدفعون الشركات العالمية بإتجاه تطبيق سليم ومبدع للعقود وبكلف معقولة ومستوى عمل متطور.

لذا أجد من الضروري الكتابة باللغة العربية كونها اللغة المفهومة من قبل الجميع بما فيهم العاملين في القطاع النفطي الذين يفترض أن تكون لغتهم الانجليزية جيدة جدا، لكن مع الأسف هذا الأمر غير موجود لدى معظم العاملين في هذه الصناعة.

*مهندس نفط مختص بإنتاج وتطوير الحقول النفطية والغازية

الاقتصادي | العدد (2063)السنة الثامنة -الثلاثاء (8) اذار 2011

مراقبون: مطالبات المتظاهرين اقتصادية وخدمية

بغداد/ علي الكاتب

مثلت مطالب المحتجين الأخيرة من خلال تظاهرات الجمعتين الأخيرتين مشهداً اقتصادياً بامتياز، الأمر الذي أعاد الى الأذهان مفردات قديمة حديثة كالبطاقة التموينية والكهرباء والخدمات ومكافحة الفساد المالي والإداري

وقال محمد عبد المطلب أستاذ علم الإدارة العامة في كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد لـ (المدى الاقتصادي): ان المطالب الاقتصادية أصبحت واجهة مطالب المتظاهرين الذي خرجوا في التظاهرات الأخيرة، اذ يشهد الشارع العراقي هذه الأيام الكثير من التظاهرات السلمية للمطالبة بالحقوق المشروعة فيما يخص الخدمات والكهرباء وفرص العمل وتعديل القوانين ومحاسبة المفسدين والتحقيق في قضايا الهدر للمال العام ولثروات الشعب الذي يعيش الكثير منه تحت معدل خط الفقر، وهي مطالب مشروعة كفلها الدستور العراقي الجديد.

وأضاف: ان ما نراه على ارض الواقع في الوقت الحاضر يختلف كثيرا عن الوعود الانتخابية التي أطلقتها الكتل والأحزاب السياسية اثناء فترة الانتخابات، وبعد تشكيل حكومة الشراكة الوطنية كما أطلقوا عليها لم يلمس المواطن أي شيء يذكر من تلك الوعود المتمثلة بمتطلبات الحياة اليومية (كالكهرباء والبطاقة التموينية وتوفير فرص العمل) وغيرها، ما جعله يتساءل عن الخدمات، والدعوة لأعضاء مجلس النواب للإيفاء بوعودهم التي قطعوها أمام الشعب خلال حملاتهم الانتخابية، وتوفير ادنى فرص العيش الكريم للمواطن العراقي الذي يعيش في بلد نفطي غني تشح فيه فرص عمل للعاطلين وتزداد معاناته يوما بعد يوم، فيما تنصب مطالباته في تخصيص حصة لكل مواطن من النفط العراقي.

وأضافت: ان الكتل السياسية تتحمل مسؤولية تردي واقع الخدمات في عموم المحافظات، حيث أضم صوتي لأصوات المتظاهرين الذين خرجوا في تظاهرات الجمعة في مطالبة مجلس النواب بالعمل على تخفيض رواتب أعضائه والمسؤولين الكبار في الحكومة والقضاء على الفساد الإداري في الدوائر والمؤسسات الحكومية، وسد النقص الواضح في مفردات البطاقة التموينية والأوضاع الاقتصادية المتردية للمواطن العراقي، وتوفير الخدمات للمواطن العراقي وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل نظرا لتفشي ظاهرة البطالة ،وتخفيض قيمة الضرائب المفروضة على المواطنين.

الى ذلك أشار الدكتور رعد فياض أستاذ العلوم المحاسبية والإدارية في كلية المأمون الى ان تعويض النقص الحاصل في مفردات البطاقة التموينية بمبلغ ١٥ الف دينار والتي أعلنت عنها الحكومة مؤخراً والذي سيوزع شهرياً، ضمن إجراءات تقوم بها الدولة والتي تهدف من خلالها إصلاح نظام البطاقة التموينية في البلاد،ضمن مبلغ ٥٠٠ مليار دينار لتعويض المواطنين عن النقص السابق الحاصل في البطاقة التموينية، فضلا عن ما أعلن عنه مجلس الوزراء من تخصيص مبلغ ٢١ ملياراً و٥٠٠ مليون دينار كمستحقات تدفع للفلاحين لمساعدتهم في زراعة محصول الشعير.

وأضاف: ان هناك مقترحات لإناطة مسؤولية البطاقة التموينية بالحكومات المحلية ومجالس المحافظات بدلا من وزارة التجارة كما هو الحال في الوقت الحاضر من اجل تفادي الأخطاء السابقة والقضاء على الفساد الإداري والمالي المستشري في معظم دوائرها،وجعلها موكلة بدوائر وجهات أخرى تضع توفير متطلبات البطاقة التموينية في سلم أولوياتها وإيجاد آليات جديدة في التوزيع لمفردات البطاقة التموينية .

وتابع : ان كثير من المطالبات اشارت الى جوانب اقتصادية اخرى تتعلق بالجانب المعيشي للمواطن العراقي من حيث إطلاق دفعات المشمولين بالرعاية الاجتماعية من مختلف الشرائح الاجتماعية وتثبيت الموظفين المؤقتين على الملاك الدائم ضمن الدوائر والمؤسسات التي يعملون بها،خاصة بعد إقرار مجلس النواب ومصادقته للزيادة في الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١١ بمبلغ ٩٦,٦ تريليون دينار عراقي ومنها الموازنة التشغيلية بلغت ٦٦,٦ تريليون دينار عراقي، فيما بلغت قيمة الموازنة الاستثمارية ٣٠ تريليون دينار عراقي.

وبين ان إجمالي الإيرادات ضمن الموازنة الحالية يبلغ ٨٠,٩ تريليون دينار عراقي على أساس تصدير ٢,٢ مليون برميل نفط خام بسعر ٧٦,٥ دولار/ برميل، بضمنها ١٠٠ ألف برميل تُصدر من إقليم كردستان، في حين ان إجمالي العجز يبلغ ١٥,٧ تريليون دينار، حيث يغطى العجز من المبالغ النقدية المدورة من موازنة عام ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفرة النقدية المتوقعة من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج.

وأوضح: ان العجز المالي في الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١١ بلغت نسبته ١٢ مليار دولار سيتم تغطيته من المبالغ المدورة من موازنة العام الماضي والاقتراض داخليا وخارجيا، لاسيما أن الإيرادات المتوقعة تقدر بـ ٦٦,٧ مليار دولار أما النفقات فقد بلغت ٧٨,٧ مليار دولار، أي بعجز قيمته ١٢ مليار دولار، مع احتساب الإيرادات الناجم عن تصدير النفط الخام على أساس معدل ٧٣ دولارا للبرميل وبمعدل مليونين و ٢٥٠ ألف برميل يوميا، بينها ١٥٠ ألف برميل تصدر النفط الخام من إقليم كردستان.

بحدود ٨٤ مليار دولار.

من جانبه قال صفاء حسين مدير عام متقاعد: ان مطالبات المواطنين للحكومة ومجلس النواب بالاستجابة لها والحرص على تنفيذها واتخاذ خطوات سريعة في معالجة جميع المطالب، والتي من شأنها وضع ستراتيجية لمعالجة جميع المشكلات الاقتصادية التي لها علاقة بحياة المجتمع العراقي، ومنها تشغيل العاطلين عن العمل وتوظيف الخريجين الجدد وتوفير مفردات البطاقة التموينية ورفع مستويات رواتب الموظفين والمتقاعدين، ومراقبة تنفيذ المشاريع الخدمية في المحافظات لتحجيم حالات الفساد الإداري والمالي المستشري في دوائرها، وتحديد نسبة التفاوت في الرواتب بين المسؤولين والمواطن على أن تكون بنسبة معقولة ومتقاربة، ودعم القطاع الخاص وتقديم التسهيلات للمستثمر وذلك لخلق فرص عمل متوازنة مع الفرص الممنوحة للقطاع الحكومي العام،ودعم التنمية الصناعية والقطاع الزراعي من خلال تهيئة فرص عمل للشباب والشابات وفق ضوابط وسياقات صحيحة تحقق أهداف المشروع، وكذلك استقطاب الشركات الأجنبية لخبرتها الواسعة في تنفيذ المشاريع الخدمية والتقنية.

فيما قالت إسراء ناظم موظفة في وزارة الاتصالات ان مطالب المتظاهرين تقتصر في كون معظمها اقتصادية بحتة، مثل مطالبتهم الحكومة بتغيير سياساتها وإيجاد سبل لتحسين الخدمات، والدعوة لأعضاء مجلس النواب للإيفاء بوعودهم التي قطعوها أمام الشعب خلال حملاتهم الانتخابية، وتوفير

دفعة كبيرة لتوسيع خدمة الهاتف النقال في العراق

ترجمة: عمار كاظم محمد

منحت مجموعة الشركة المالية الدولية شركة زين العراق ٤٠٠ مليون دولار على مدى سبعة اعوام لتحسين عمل اكبر شركات الهاتف النقال في العراق لتوسيع خدمات اتصالاتها وترقية وظائفها. استخدام الهاتف النقال في العراق نما بقوة خلال السنوات الاخيرة، حيث ارتفع عدد المشتركين الى اكثر من ٢١ مليون خلال السنة الماضية مقارنة بعددهم البالغ ٤٠٠ الف عام ٢٠٠٣ طبقا لاحصائيات مؤسسة التمويل الدولية فرع الاقراض الخاص بالبنك الدولي.

الاختراق الذي حققه الهاتف النقال في العراق وصل الى نسبة ٧٧ بالمائة نتيجة لصعوده بثبات منذ عام ٢٠٠٣ حينما تم تقديم خدمة الهاتف النقال لأول مرة في البلاد ومقارنة بخدمات شركة زين في البلدان المجاورة مثل البحرين والسعودية والاردن والكويت التي بلغت نسبتها مئة بالمئة فان خدمات شركة زين في العراق تمثل النسبة الاوطأ طبقا لبيانات الشركة.

يقول ديمتريس تسي تسيجاروس مدير الشرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوب اوروبا في مؤسسة التمويل الدولية"هذا يشير الى ان هناك فجوات مستمرة في الدخول حيث ان نمو قطاع الاتصالات يساهم في تنويع اقتصاد العراق الذي هو هدف رئيس للحكومة العراقية"مضيفا"ان دعم البلدان الهشة والمتاثرة بالصراعات مثل العراق هو احد اولويات البنك الدولي الستراتيجية خصوصا اذا ساعد ذلك في تحسين المنافسة بالنسبة للقطاع الخاص وخلق المزيد من الوظائف، ففي بيئة كهذه حيث حركة الناس والبضائع معقدة فان الدخول الى خدمات الاتصال الموثوقة هو مفتاح للنشاط الاقتصادي والامان الشخصي".

ان احد اهداف مؤسسة التمويل الدولية هو دعم التكامل الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا بتسهيل الاستثمارات عبر الحدود ضمن المنطقة خصوصا ما يتضمن عدة دول من مجلس التعاون الخليجي وهذا الاستثمار يلائم هذه الستراتيجية.

لقد بدأت مؤسسة التمويل الدولية العمل مع شركة زين بتقديم تسهيلات لشركة زين العراق منذ عام، على الرغم من نمو قطاع الاتصالات بشكل قوي في السنوات الاخيرة والمشتغلون بما فيهم شركة زين كانت لديهم صعوبات ضمن التمويل الطويل الاجل لشبكاتهم فخطر البلاد والبيئة الضعيفة للعمل كانت عقبات رئيسة لكل من الاستثمار الاجنبي والاقراض التجاري في العراق وللالتفاف على تلك المشاكل اتجهت شركة زين الى المؤسسة الدولية للتمويل لضمان بديل لتمويل المصادر.

لقد تم تأجيل خطة تمويل شركة زين خلال الصيف الماضي حينما قامت الشركة ذاتها بتغييرات تشغيل عديدة بضمنها إعادة تركيز ستراتيجيتها على اسواقها الرئيسة في الشرق الاوسط نتيجة لتجريد اصولها الافريقية وتم استئناف الخطة في خريف عام ٢٠١٠ وتم اغلاق الاتفاق خلال الشهر الماضي.

ال٤٠٠ مليون دولار على شكل دين طويل المدى يتضمن قرضا من المؤسسة الدولية للتمويل نفسها بقيمة ١٥٥ مليون دولار، بالاضافة الى ٥٠ مليون دولار من البنك الاهلي المتحد، واربعة قروض متوازية مجموعها ١٩٥ مليون دولار من قبل بروباركو كتيسير لأزمة البنى التحتية مع استثمار ألماني وهولندي كشركاء.

يقول نبيل بن سلامة الرئيس التنفيذي لمجموعة زين"يجيء هذا التمويل في مرحلة حيوية من نمو اعمال الهواتف النقالة وسوق الهواتف"الشركة تتوقع اضافة ٤ مليون مشترك للهاتف النقال في العراق خلال خمسة سنوات قادمة، مما يوسع قاعدة زبائنها الى ٢٠ مليون مشترك في البلاد التي لديها المستوى الاوطأ في المنطقة. العديد من هؤلاء المشتركين يتوقع ان يكونوا من مناطق العراق الاكثر فقرا في العراق مثل محافظات الانبار وديالى وصلاح الدين، كما ان شركة زين العراق تزود بالخدمة الى ١٢ مليون مستخدم وهي تمثل اكثر من ٥٠ بالمئة من سوق الهاتف النقال.

الشركة الان تخطط لاستخدام خط الضمان من المؤسسة الدولية للتمويل لدفع قروضها الحالية ولتوسيع وترقية انظمة الشبكة طبقاً لقول عماد مكية الرئيس التنفيذي لشركة زين العراق، مضيفا ان هدفه الستراتيجي سيكون بزيادة التغطية الى كردستان في شمال العراق.

عن/ هيرالد تربيون

العقوبات الاقتصادية غير ملائمة لمحنة ليبيا

ترجمة: فريد الحبوب

العقوبات الاقتصادية الآن يمكن أن لا يكون لها سوى تأثير محدود على ليبيا، حيث فرض منع السفر وتجميد الأصول ضد معمر القذافي وحاشيته، وكذلك فرض حظر على تجارة السلاح مع أي بلد، وهذا قد يكون بادرة نرحب بها سياسيا. ولكن في هذه المرحلة من الاضطرابات العنيفة، ويمكن أن يكون الاتفاق من قبل مجلس الأمن المكون من خمسة عشر عضوا من الأمم المتحدة لا تزال رمزية فقط. إما القذافي فقد كشف مؤخراً انه يملك أكثر من مئة مليار دولار وهذا يعني أنه لا يتأثر اقتصاديا بأي حظر على مدى عدة أشهر.

وقال رئيس شركة نفط في أوروبا لديه ثقة في قدرة منظمة اوبك، للتعويض عن فقدان مليون برميل يوميا من الإنتاج الليبي. وقد فقدت أكثر من نصف الإنتاج النفطي من دول شمال أفريقيا بسبب تفاقم الانتفاضات والاتجاه نحو حرب أهلية.

وأضاف"كما أعتقد أن أوبك قد تسلط الضوء هناك بما يكفي لضمان الحصول على الطاقة الإنتاجية الفائضة لتحل محل النقص من نفط ليبيا من أجل أن توازن نفسها مرة أخرى.

وارتفع سعر النفط مرة أخرى الاسبوع الماضي مع تصاعد التوتر في ليبيا ولم تظهر أي علامات على التراجع مع تفاقم الازمة، بعد أن استبعد يوم الخميس الماضي الأمل لمحادثات السلام. وزاد مؤشر لندن، وارتفع خام برنت ١، ٢٥ دولار أي ١بالمائة لـ ١١٦، ٠٤ دولار للبرميل."وحالما يعود الهدوء إلى الشرق الأوسط سيحدد سعر النفط في المنطقة العرض والطلب.

بالتأكيد، عقوبات اقتصادية وسياسية تعزز الرسالة التي يتم من خلالها عزل القذافي ورفاقه من المجتمع الدولي- وخاصة التهديد في إحالة المسؤولين عن هذه الحملة القاتلة للمحكمة الجنائية الدولية، لكن هذه التدابير لا تفعل سوى القليل في حل المشكلة بشكل فوري لإنهاء العنف الذي ترعاه الدولة ضد المدنيين.

الحظر المفروض على الأسلحة يبدو غير ذات صلة: ليبيا قامت بتسليح نفسها بالفعل بمساعدة الحكومات الأجنبية في جميع أنحاء العالم، ولكن مع أو بدون قرار، فمن الصعب أن نتخيل البلدان توقع صفقات سلاح جديدة مع هذا البلد في ظل الظروف الراهنة

أما بالنسبة للعقوبات الاقتصادية، فإنها لا تشمل تجميد أصول صندوق الثروة السيادية الليبية- التي من شأنها أن تفتح علبة من الديدان، حيث تستحوذ على حصص في شركات أوروبية كثيرة. والقوى الغربية لا تبدو مستعدة لوقف شراء النفط من ليبيا، والذي من شأنه أن يضر إيطاليا أولا، وهناك خوف كبير لدى معظم الدول الأوروبية المستوردة للنفط من ليبيا من استمرار الاضطراب ولا يمكن سد حاجتها ويتحتم عليها البحث عن بديل وبأسعار عالية جداً تؤثر أكثر في اقتصادها المتهالك. ويمكن أن نتذكر أن الولايات المتحدة فرضت حظر على شراء النفط الإيراني وفشلت في ردع الطموحات النووية للبلاد، وصمد العراق سنوات أمام الحصار المالي والتجاري شبه الكامل، قبل أن تتخذ قرار الغزو للإطاحة بصدام حسين.

وفي جميع الأحوال فأن تأثير مثل هذه العقوبات، إن وجدت، لا يمكن أن يرى إلا في المدى الطويل-لذلك فرض مزيد من العقوبات الشاملة يجب أن يطبق بصورة عاجلة إذا كان هناك نية لنظام الجديد يحل محل نظام القذافي، وهذا لا يعني لا يمكن فعل شيء: منطقة حظر الطيران يمكن أن تساعد في حماية المدنيين من الغارات الجوية.. أجلاء رعاياها إلى مزيد من المشاعر المعادية

الفترة طويلة من عدم الاستقرار في ليبيا واحتمال نشوب حرب أهلية شاملة تمتد إلى البلدان المجاورة هو القلق الحالي في أرجاء المنطقة، وأي دلائل على أن المملكة العربية السعودية ستتجر إلى ذلك جعلها ترفع صوت أجراس الإنذار الفوري ويكاد يكون من المؤكد وهذا يعني المزيد من ارتفاع أسعار النفط ومزيد من قلق الأسواق العالمية في حصولها على النفط.

عن/ الديلي تلغراف

الاقتصادي | العدد (2063) السنة الثامنة - الثلاثاء (8) اذار 2011

المرصد الاقتصادي

اصدارات حديثة :

تطبيقات السياسة النقدية وضوابط المهن والاعمال

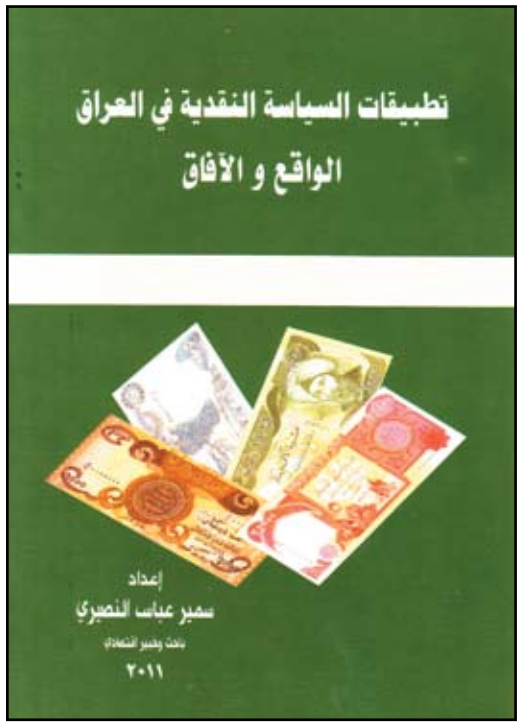

بغداد/ ليث محمد رضا

صدر مؤخراً الكتاب الموسوم "تطبيقات السياسة النقدية في العراق الواقع والافاق" لـ سمير عباس النصيري، والكتاب يعد دراسة تحليلية لواقع السياسة النقدية في العراق التي يعتمدها البنك المركزي العراقي بعد صدور قانونه المرقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ والتي حاولت ملامحها وآلياتها النافذة بالحد من التضخم الجامح والمحافظة على قيمة الدينار العراقي على معدل متوازن الى العملات الاجنبية وتكوين احتياطي من العملة الاجنبية وادارتها بما يخدم الاقتصاد الوطني. وتناولت بالتحليل الانتقادات والملاحظات السلبية على تطبيقات السياسة النقدية والمقترحات والتوصيات التي تتضمن اجراء التعديلات اللازمة لتجاوز السياسة المتشددة للبنك المركزي العراقي وبما يساهم في اصلاح القطاع المصرفي واعادة هيكلته بالاتجاهات التي تؤدي الى السيطرة على ادارة نظام العملة وآليات السيطرة على القاعدة النقدية واعطاء مساحة من المرونات لاطلاق يد القطاع المصرفي الخاص في الاستثمار والبناء الاقتصادي السليم.

وقد تضمن الكتاب بين دفتيه سبعة فصول خصص الاول منها لتطور الجهاز المصرفي في العراق، فيما تحدث الثاني عن السياسة النقدية في العراق وكان الفصل الثالث تحت عنوان تطبيق السياسة النقدية . المهام والوسائل، ليتناول الفصل الرابع آليات وادوات السيطرة على القاعدة النقدية، وكان اصلاح القطاع المصرفي في العراق موضوع الفصل الخامس ، فيما كان الفصل السادس خاصاً بوثائق ولوائح وتعليمات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، اما الفصل السابع فقد ضم ما خلص اليه المؤلف من توصيات واستنتاجات ، لينتهي الكتاب بملحق احصائي.

الى ذلك أصدرت الهيئة العامة للضرائب حديثاً ضوابط المهن والأعمال التجارية لسنة ٢٠١٠ المالية و٢٠١١ التقديرية والتعليمات التوضيحية الذي تسلمت المدى الاقتصادي نسخة منه .

وقال مدير عام الهيئة العامة للضرائب كاظم علي عبد الله لـ (المدى الاقتصادي): ان هذا الاصدار جاء بعد تحري مؤشرات السوق ومدى تأثيرها على المهن والاعمال التجارية بغية الوصول الى تقديرات حقيقية لضوابط المهن والاعمال التجارية كي تتسم بالعدالة والمرونة.

واضاف عبد الله: لقد تم الرجوع الى ضوابط السنوات السابقة والاعمامات التوضيحية لتطبيقها وشرح اكثر الفقرات الواردة فيها والتي غطت التي امكن حصرها واضافة بعض الشرائح التي لم تتطرق اليها ضوابط السنوات الاخيرة للظروف التي كانت سائدة في حينه.

وتابع عبد الله: اخذ في نظر الاعتبار تحقيق العدالة من جانبي السلطة المالية للحفاظ على المال العام من جهة وعدم تحميل المكلف عبئاً ثقيلاً من جهة اخرى منطلقين من مبدأ كلما كانت الاعباء لاتثقل المطبقين والمشمولين بها كلما خففنا التهرب الضريبي والفساد الاداري.

اقتصاديات

اطفاء القروض

■ عباس الغالبي

لعل الانعكاسات الاخيرة لمطالب المحتجين برزت بشكل اجراءات حكومية بعضها ترقيعية ، وبعضها الأخر تهويمية ، وسنعرج في هذا المقال على الاخبار التي تحدثت عن نية الحكومة باطفاء القروض والسلف المصرفية لعدد من الشرائح المجتمعية والتي لاتتجاوز حاجز الـ ١٠ ملايين دينار ، كمحاولة لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين ولاسيما ذوي الدخل المحدود .

ونقول في هذا الاتجاه ان الدعم الحكومي يفترض ان يستهدف اكبر شريحة ممكنة من المجتمع ،

وإلا أعتبرت تلك الاجراءات ترقيعية لاجدوى فيها وبمثابة ذر الرماد في العيون ، فيمكن ان يكون الاتجاه الى القروض بانواعها وعدم الاقتصار على فئات بعينها فهنالك قروض اسكانية تصل الى ٥٠ مليون دينار وهنالك قروض زراعية وأخرى تتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار العمل على تشكيل لجان تخصصية لدراسة الكلف الاجمالية ومديات تأثيرها على المنظومة المصرفية وسبل تعويض المصارف عن طريق دعم حكومي سعياً للانتقال من مخاطر هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب دعماً حكومياً للقطاعات الاقتصادية كافة و اعتبار المستوى المعيشي للفرد العراقي اولوية أولى .

> الاجدى ان يتم التعامل مع المطالبات بجدي وعلى وفق رؤى تعالج المشكلات معالجة جذرية ، ومن ضمنها القروض المصرفية التي تحتاج الى اعادة نظر أولاً بالقروض المستقبلية ولاسيما خفض الفائدة ، وكذلك العمل على اطفاء اكبر عدد ممكن من السلف والقروض باستثناء التجارية منها عن طريق خطة متكاملة لاعادة هيكلة المصارف وتحديد مواطن الخلل في العمل المصرفي

لاشك ان الخوف الذي اعترى الحكومة جعلها تقدم على اتخاذ اجراءات عاجلة وسريعة تعتبرها على وفق تصوراتها ناجعة وكفيلة بايجاد الحلول السريعة التي تقي الحكومة خطر الاحتجاج والاعتراض الشعبي بحسب تصورها ، ولكن ماهكذا تؤكل الكتف ، بل الاجدى ان يتم التعامل مع المطالبات بجدي وعلى وفق رؤى تعالج المشكلات معالجة جذرية ، ومن ضمنها القروض المصرفية التي تحتاج الى اعادة نظر أولاً بالقروض المستقبلية ولاسيما خفض الفائدة ، وكذلك العمل على اطفاء اكبر عدد ممكن من السلف والقروض باستثناء التجارية منها عن طريق خطة متكاملة لاعادة هيكلة المصارف وتحديد مواطن الخلل في العمل المصرفي ، حيث لابد من الاشارة الى ان كثير من الخبراء والمتابعين للشأن المصرفي شخصوا في مناسبات سابقة جدلية القروض كأحدى مواطن الخلل التي تتطلب اعادة نظر في كثير من حيثياتها ، ولعل الاهم في هذه الحيثيات مايتعلق بسعر الفائدة الذي لم يشهد خفضاً واضحاً ينسجم ومتطلبات المرحلة ، حيث أوضح لي كثير من المصرفيين العاملين في قيادات المصارف الحكومية في مناسبات اعلامية عدة ان السبب الكامن وراء اسعار الفائدة العالية هو هامش الربح المتحقق للمصارف في ظل عدم وجود دعم حكومي من قبل وزارة المالية لسد العجز المتوقع فيما أذا جرى خفض اسعار الفائدة ، ولكن المطالبات الشعبية والمستوى المعيشي المتردي تلقي بظلالها على التحديثات التي من الممكن ان تجريها الحكومة في هذا الاتجاه سعياً لاطفاء القروض في ظل مرحلة حرجة تتطلب اجراءات وعلاجات جدية لاترقيعية وتلامس مطالب الناس التي تندرج في اطار المطالبات الاقتصادية المتعلقة بالمستوى المعيشي .

الامر بحاجة الى مراجعة جدية من قبل الحكومة ومعه مجلس النواب القادر على اسناد مقترحات الحكومة العملية والتي أشرنا اليها آنفاً ، وكما نوهنا فأن الامر في الوقت نفسه يتطلب اجراء واقعياً لاتنظيرياً ، لان كثيراً من الحالات والاجراءات وفق التنظير الاقتصادي تتعارض مع الاجراءات الواقعية التي تعالج الازمات سعياً لتحقيق الاستقرار الذي سيتبعه خطة استراتيجية بعيدة المدى تسير متوازية مع الاجراءات السريعة .

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: ماجد الماجدي | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا | التصوير: أدهم يوسف

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون